دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان: تربية المواطنة وتعليمها وأثرها في ثقافة الأطفال
المصدر: مجلة الطفولة والتنمية
الناشر: المجلس العربى للطفولة والتنمية
المؤلف الرئيسي: الكعبي، فاضل
المجلد/العدد: مج 5, ع 18
محكمة: نعم
التاريخ الميلادي: 2011
الشهر: أكتوبر
الصفحات: 283 - 320
رقم MD: 146987
نوع المحتوى: بحوث ومقالات
قواعد المعلومات: EduSearch
مواضيع: التنشئة الثقافية، الأطفال، التربية الوطنية، التنشئة الأسرية، التنشئة الاجتماعية، ثقافة الطفل، أدب الأطفال
رابط: http://search.mandumah.com/Record/146987

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

تربية المواطنة وتعليمها وأثرها في ثقافة الأطفال

فاضل الكعبي*

يعد الطفل لبنة الإنساني المتنامي و المتصاعد للمجتمع مثلما هو قاعدة انطلاق و تطور لهذا المجتمع في بلورة الصورة المثلى التي يأمل أن تكون عليها حالة في المستقبل وإيضاحها؛ وذلك لأن الطفل من النواحي الإنسانية بصورة عامة، ومن النواحي البيولوجية والسيكولوجية والإبستمولوجية و الثقافية بصورة خاصة هو الأداة الطيعة و الفاعلة بيد المجتمع لصناعة هذا المستقبل و صياغته، شكلاً و ضموناً، ولا يتحقق له ذلك ما لم ينهض هذا المجتمع وينطلق أساساً من الطفل نفسه وبالاعتماد على هذا الطفل و في محيط قدراته وعوالمه معززاً أسس نهضته و انطلاقته هذه من جملة المحفزات والمعززات و القدرات والدوافع الإنسانية و الثقافية و الفكرية والحضارية، التي يتطلب منه اتخاذها و الاعتماد عليها في مهامه لإحاطة الطفل بالرعاية الكاملة والاهتمام الواسع مع إعطاء احتياجاته الأساسية على اختلاف مناحيها الأهمية البالغة، من خلال وضعها الإستراتيجي من اهتمامات المجتمع و مسئولياته الإنسانية تجاه الطفل على أن يسبق ذلك و بشكل أكيد وجاد و متواصل اهتمام المجتمع بثقافة الطفل الخاصة وإيمانه بها و إخلاصه لها وسعيه الدءوب إلى دعمها و تنميتها على الدوام؛ كونها- أي ثقافة الطفل الخاصة- تمثل المحتوى القيمي والإطار المعنوي للصورة الواضحة و الحسنة التي يرجى من الطفل أن يكون عليها في مجتمعه، إذ إن سلوك الطفل و تصرفه، ونشاطه، وما يبديه من أفعال و انفعالات، وما يعبر عنه من

* أديب وباحث في مجال ثقافة الأطفال- العراق.

مواقف و اتجاهات، وغير ذلك من طبائع و عادات و مهارات، ما هي إلا إفرازات أكيدة، ومنعكسات طبيعية لنوع الثقافة التي تلقاها هذا، ونشأ على هديها، وهدى الأساليب التربوية، التي صاغت القيم السلوكية و التربوية و الثقافية لهذا الطفل، في المركب الكلي لثقافة هذا الطفل. لذا فإن ثقافته في هذا الاتجاه، تلعب الدور المهم، والمباشر والحساس، في تعميق معاني التربية و التعليم و التلقي الثقافي في شخصية الطفل ومؤثراتهما، وذلك من خلال إكساب الطفل القيم و المهارات والخبرات و العادات و التقاليد وغير ذلك من المكتسبات التي يكتسبها و يتعلمها عبر خطط التنشئة الواسعة و أساليبها و عملياتها، باتجاهين متوازين هما:

١- **اتجاه التنشئة الاجتماعية:** وهي التنشئة الأسرية التي يخضع لها الطفل في أدواره الأولى، وهذه التنشئة تمثل التربية الأساسية و الأولية التي يتلقاها الطفل داخل الأسرة، في السنوات الأولى من حياته؛ حيث يكتسب الطفل و يتعلم في ذلك مجمل العادات والتقاليد و المعارف المتعارف عليها في المجتمع؛ إذ هي جزء من ثقافة هذا المجتمع التي تنتقل إلى الطفل، ويكتسبها شيئا فشيئا، فيتم بذلك تكوين خبراته و قدراته و صياغتها، وفق مبادئ ومحددات و أفكار وقيم ما ينشأ عليها الطفل في إطار التنشئة الاجتماعية في أسرته و في بيئته الاجتماعية.

٢- اتجاه التنشئة الثقافية: وهي التنشئة التي يتعلم الطفل من خلالها مجمل عناصر الثقافة المجتمعية، إلى جانب العناصر و المفاهيم الخاصة بثقافته. وتتوسع مجالات هذه التنشئة و عناصرها لتشمل كل ما من شأنه تعميق شخصية الطفل الثقافية و الاجتماعية و العلمية و الإبداعية، كالمعارف المتنوعة و الفنون على اختلاف اتجاهاتها، والآداب، والمواهب الإبداعية الأخرى و غير ذلك من المكونات و العناصر التي تتماهى في جوانب عديدة منها، مع مكونات التنشئة الاجتماعية و عناصرها؛ حيث تتفق و تتناسق معها في تنشئة الأطفال اجتماعياً و ثقافياً، وبهذا التناسق الموضوعي يصح لنا أن نطلق على هذه التنشئة

تسمية موحدة هي: (التنشئة الاجتماعية و الثقافية التي تشكل في معناها و في مؤثراتها أساس النماء الاجتماعي و الثقافي للطفل، وهذا النماء يشكل المدخل الواضح للدخول إلى معالم شخصية الطفل الثقافية). من هنا ندرك أن شخصية الطفل و سلوكه العام و قيمة الأخلاقية و الاجتماعية تحددها عناصر الثقافة التي نشا عليها و مؤثراتها، ولا تحددها عناصر التربية و التعليم فحسب، كما يعتقد البعض؛ وذلك لأن الثقافة أشمل من التربية و التعليم، وما التربية و التعليم إلا جزء من المركب الكلي للثقافة. وعلى هذا الأساس، فإننا إذا ما أردنا- على سبيل المثال- أن نرسخ قيمة من القيم العليا في ذات الطفل و في مفاصل شخصيته، فعلينا، أولاً، أن نشيع هذه القيم و نرسخها في ثقافة هذا الطفل لكي تسهل علينا في الخطوة التالية مهمة تعليم هذه القيمة للطفل، وتربيته على هديها، بشكل علمي و مؤثر، وهو ما يقتضى منا في المقام الأول، الاهتمام بثقافة الأطفال على أكمل وجه، وإذا ما تحقق لنا ذلك، وحققنا أعلى درجات الاهتمام في هذا الاتجاه، فإننا سنحقق أهداف التربية و التعليم؛ لأن هذه الأهداف هي من أساسيات الأهداف الكلية و للثقافة.

بهذا الإدراك لابد من أن ننطلق من الوظائف و الأهداف الكلية لثقافة الأطفال لتحقيق وظائف التربية و التعليم و أهدافها و ترسيخها، تلك التي يقع الطفل تحت تأثيرها، ويخضع لها على مدار الوقت، في مؤسسات الإخضاع التربوي والتعليمي و الثقافي و الاجتماعي، التي تمثلها، وتمثل لها- في الغالب- المؤسسات الأسرية و التربوية و التعليمية و الثقافية و الاجتماعية، التقليدية، العامة في المجتمع، التي تقع عليها مسئولية إعداد اتجاهات الطفل و مهاراته و خبراته و صياغتها وتهذيبها و تنميتها، على وفق المبادئ والقيم و الاتجاهات التي تقوم عليها مبادئ ثقافة المجتمع العامة، وثقافة الأطفال الخاصة و أسسهما.

- إن إدراكنا لحقيقة البنية العامة لثقافة الأطفال، سيقودنا إلى السير في الاتجاه الصحيح، نحو سلوك السبل الواضحة لترسيخ ما نريد ترسيخه، وتعميقه من قيم وخبرات و مهارات و معارف في قواعد بناء الطفل، والإسهام الفاعل، والمؤثر في نماء قدراته، واتجاهاته المعرفية، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بزرع القيم والخبرات و المعارف ذات الشأن الكبير، والأهمية البالغة و الضرورة الملحة في حياة الطفل، من مختلف اتجاهاتها وترسيخها، هذا الأمر يقودنا- بالضرورة- إلى الاستعانة بالخبرات والوظائف التربوية و التعليمية داخل البنية الموضوعية للمؤثرات الثقافية وهي تؤدي دوراً تربوياً، تعليمياً، يتأطر بإطار ثقافي، ففي هذا الاتجاه، لا يمكن لثقافة الأطفال أن تتكامل، وتتصاعد بمؤثراتها، وتأثيراها في الطفل، ما لم تنطلق، في عناصرها من الوظائف و الخبرات و الغايات التربوية و التعليمية، وتنجح في أداء ما تضطلع به من مهام متعددة، تبرز في المقدمة منها مهمة ترسيخ قيمة المواطنة في وجدان الطفل، وفي مجمل مفاصل منظومته العقلية و النفسية والانفعالية و السلوكية.

- إن ترسيخ مبادئ المواطنة وقيمها وروحها في وجدان الطفل يشكل هدفاً أساسياً لكل من الثقافة و التربية و التعليم، ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا: أن مهمة ترسيخ روح المواطنة في وجدان الطفل هي مفتاح الدخول، أو السبيل الواضح الذي يقود إلى تحقيق الغايات والمهام المتعددة التي تسعى إليها وظائف ثقافة الأطفال، مثلما تسعى إليها وظائف التربية و التعليم، في قواعد إعداد الطفل و تعليمه و تنميته من كل النواحي.

أهمية البحث في المواطنة

١- أهمية المواطنة و حساسيتها و الحاجة إليها في تعميق أواصر الارتباط و الانتماء الصميمي بين الفرد ووطنه..

٢- تبرز أهمية البحث من الأهمية البالغة للمرحلة العمرية التي يتوجه إليها البحث وهي مرحلة الطفولة التي تشكل أساس بناء الإنسان و تكوينه، وفيها تبدأ الخطوات الصحيحة و المؤثرة لإعداد الطفل و تهيئة لاكتساب كل مفردات الوطن و المواطنة و أساسياتهما و تعلمهما بروح إيجابية.

٣- تأتي أهمية البحث من أنه يتعرض لأهم القضايا والمفاصل التي تتطلبها الآليات العلمية في تربية الطفل و تعليمه مبادئ الوطنية و أصولها، و تعمل على الاستجابة الصحيحة لأبرز هذه المتطلبات و طرحها لتكون دليل عمل أمام الأسرة و المدرسة و المجتمع في سعيهم الحثيث إلى تعليم الطفل أصول الوطنية و المواطنة و مبادئهما.

وعلى هذا الأساس يأتي مبحثنا في هذا الاتجاه ليعزز ما جاءت به الدراسات و البحوث العلمية السابقة من أفكار و مبادئ وطروحات وتوصيات بأهمية دراسة الأسس العلمية للمواطنة و ضرورات تعليمها للطفل من كل الاتجاهات و المحاور، و الاستجابة الكاملة لمتطلبات تعليم المواطنة وخصوصيات هذا التعليم و أثره في ثقافة الأطفال من خلال طرح بعض التساؤلات المهمة في هذا الاتجاه، من قبيل التساؤل عن ماهية الوطنية و المواطنة، وكيف نحدد مفهومها؟ وكيف نفهمها و نتفاهم معا؟ وما الخطوات و الإجراءات العملية الصائبة التي يجب إتباعها و اتخاذها في سبيل تربية المواطنة و تعليمها و غرسها في نفس الطفل؟ وكيف يمكن لثقافة الأطفال أن تعزز و ترسخ مفاهيم المواطنة الحقة و مبادئها و أفكارها و قيمها و عاداتها في مفاصلها؟ وكيف على تناميها و ترسيخها في سلوك الأطفال؟

وبعدُ ما المطلوب من المؤسسات الأسرية و التعليمية والتربوية و الاجتماعية و الثقافية و الإعلامية و غيرها من المؤسسات الأخرى في المجتمع التي يتحتم عليها أداء واجب إشاعة مبادئ ثقافة الأطفال، و إسناد فاعليتها الكبيرة في كل ما يتعلق بتعليم المواطنة و تربيتها لدى جمهور الأطفال؟

كل ذلك و غيره سنحاول دراسته و بحثه و الإجابة عن مجمل ما طرحه من تساؤلات في المبحث، وقبل ذلك لابد من الحديث بإيجاز واضح، عن ماهية ثقافة الأطفال و أهميتها؛ كمدخل مهم لابد منه للولوج إلى عوالم ترسيخ تعليم و تعزيز مبادئها و قيمها وغرسها في نفس الطفل.

ماهية الثقافة و تفرعاتها التربوية في المجتمع

كما هو معروف، فإن لكل مجتمع من المجتمعات الإنسانية ثقافته الخاصة، التي يتسم بها، ويعبر من خلالها عن وجوده الإنساني و الثقافي و الاجتماعي؛ وذلك لأن الثقافة بشكل عام، تعد سمة إنسانية خالصة، تختص بالإنسان دون غيره، ووجدت بوجود، الإنسان، ولأجله، وهي بهذا المعنى، كما تذهب العالمة الأنثروبولوجية الشهيرة (مارغريت ميد Mead.M) تمثل لهذا الإنسان الكل المنظم المتكامل الذي تستحدثه جماعة من الناس و تنقله إلى أبنائها عبر المشاركة في الأعراف و التقاليد؛ هؤلاء الأبناء الذي سيصبحون أعضاء في مجتمعهم، وهي لا تشمل الثقافة و العلوم و الأديان و الفلسفات فقط، بل الجهاز التكنولوجي و الطرق و السياسة وحتى العادات اليومية)(١).

والثقافة بحسب تحديد (مالك بن نبي) هي: (مجموعات الصفات الخلقية و القيم الاجتماعية التي تؤثر في الفرد و تكون العلاقة التي تربط سلوك الفرد بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه)(٢).

أما الثقافة بحسب تعريف (رالف لينتون Linton.R) فهي: (تنظيم للسلوك المكتسب، ونتاج هذا السلوك، و يشترك أفراد مجتمع معين في مكوناتها الجزئية، و تنتقل عن طريق هؤلاء الأفراد)(٣).

والثقافة من وجهة نظر أخرى، كما يفسرها (معتوق المثناني) هي الإطار الذي يجمع طابع التنوع الذي صنعه الإنسان، فهي بذلك تختلف من جيل إلى آخر، ومن فترة إلى أخرى، حيث تترك الثقافة السائدة في أي مجتمع يعيش فيه الفرد بصماتها على شخصية و سلوكه، فيعمل بعاداتها، ويتبع تقاليدها،

إذ يكتسب الفرد بالتدريج اللغة التي يتكلم بها أفراد ذلك المجتمع، و العقائد التي يعتقدون فيها، وكذلك يكتسب المهارات ووجهات النظر، والقيم الخلقية، وآداب المعاملة و الاتجاهات، وكل أنماط سلوكه بوجه عام(٤).

وعلى هذا الأساس، فإن الثقافة بهذا المعنى، قد أخذت بالتطور وراحت تتوسع في معناها، وفي مفهومها لتصبح (طريقة شاملة للحياة) مثلما ذهب إلى هذا المعنى بهذا التحديد (ت،س،إليوت) بعد أن اعتبر الثقافة (طريقة شاملة على جميع المناشط و الاهتمامات المتميزة لشعب ما)(٥).

ندرك من ذلك أن سمة الثقافة، وطريقتها المثلى هي التي تطور أسلوب حياة المجتمع، فتقود أفراد هذا المجتمع إلى إدراك ما هو أكثر فائدة و تطوراً لأساليب حياتهم، مثلما تقدم لهم العون في فهم التطور الإنساني، وهذا العون الذي تقدمه الثقافة لأفراد المجتمع هو الذي يقود إلى فهم الكمال الإنساني، وتفحصه؛ لأن الثقافة هنا تعني دراسة الكمال و قياسه، ولكونها هكذا فهي، بحسب وصف (ماثيو أرنولد) تقودنا لأن نفهم الكمال الإنساني الحقيقي فهما عميقا، باعتباره كمالا متناسقا، يطور إنسانيتنا من جميع جوانبها، وهو كمال شامل يطور مجتمعنا بأسره)(٦)، شرط أن تنطلق في ذلك من فهم حقيقي لقيم الثقافة الحقيقة و اتجاهاتها و معاييرها وعناصرها ومدى تناسق عمومياتها وفرعياتها في مدار المجتمع بشكل عام و في خصائص الفرد وإنسانيته بشكل خاص، و الذي يمكن تفحصه من خلال مدى اهتمامنا و عنايتنا الفائقة بالثقافات الفرعية لثقافة المجتمع التي منها على وجه الدقة و الخصوص (ثقافة الأطفال) بوصفها الثقافة الفرعية الأهم و الأبرز لثقافة المجتمع التي تشكل في إطارها قاعدة انتماء و تعزيز و نمو دائم لثقافة المجتمع؛ إذ لا يمكن لهذه الثقافة– أي ثقافة المجتمع– أن تتطور وتتعزز و تنمو في المناخ الصحيح، ما لم تأخذ (ثقافة الأطفال) مجالها الواسع، من النشاط و الرعاية و الاهتمام و النمو، داخل البنية العامة للمجتمع، وتأخذ سعتها و فاعليتها وأثرها المؤثر داخل محيطها الأساس، الذي هو

محيط النماء الاجتماعي و الثقافي و الإنساني العام للمجتمع، فعلينا أن ندرك ذلك و مثلما علينا إدراك الحقيقة الموضوعية لأسس البناء الإنساني، التي تشير في منطوقها و دلالتها، إلى أن الطفل في حقيقته هو أبو الإنسان، وهذا الطفل هو الذي يجدد المجتمع و يتواصل معه، و يمده بالنماء و العطاء الدائم.

من هنا علينا أن ندرك أيضاً، ونؤمن إيماناً قاطعاً، أن ثقافة الأطفال تمثل الروح المتجددة لثقافة المجتمع، وهي خط التواصل الثقافي بين الأجيال و حاملة التراث الثقافي من جيل إلى جيل آخر، بذهنية متجددة و متقدة، وهذه حقيقة لا يمكن تجاهلها أو القفز من فوقها.

ومن هذا الإدراك يمكن القول: إن ثقافة الأطفال بمفهومها، وخصائصها، و اتجاهاتها، ومعاييرها تشكل جزءاً أساسياً ومهما من ثقافة المجتمع، وتشاركها في صفات عدة، إلا أنها تختلف عنها تماماً في جوانب كثيرة، وفروق عديدة تحتمها طبيعة مرحلة الطفولة و خصائصها التي تختلف عن طبيعة المراحل الإنسانية الأخرى و خصائصها في كثير من الجوانب و الطرق و أساليب التعبير والسلوك العلمي، وغير ذلك من الخصائص التي لا نريد الخوض فيها الآن. والمهم، ما دام الأطفال (ليسوا مجرد راشدين صغار، فإن لهم قدرات عقلية و جسمية و نفسية و اجتماعية و لغوية خاصة بهم، وما دامت لهم أنماط سلوك متميزة، وحيث إنهم يحسون و يدركون و يتخيلون و يفكرون في دائرة ليست مجرد دائرة مصغرة من تلك التي يحس و يدرك و يتخيل و يفكر فهيا الراشدون؛ لذا فإن ثقافة الأطفال ليست مجرد تبسيط أو تصغير للثقافة في المجتمع، بل هي ذات خصوصية في كل عناصرها و انتظامها البنائي، وتظهر في ثقافة الأطفال الملامح الكبيرة لثقافة المجتمع، وفي العادة، فالمجتمع الذي يولي أهمية كبيرة لقيمة معينة تظهر في العادة في ثقافة الأطفال)(٧). وهي القيمة التي تؤطر علاقة ثقافة الأطفال بثقافة المجتمع و تعزز من صلتها وأصالتها؛ لأنها تمثل القاعدة القيمية التي تبنى على أساسها بنية ثقافة الأطفال؛ إذ إن هذه البنية لا يمكن لها أن توجد ما لم توجد الثقافة العامة للمجتمع، التي تمثل حصيلة التراث الثقافي للمجتمع.

إن الحرص على التراث الثقافي للمجتمع، والحفاظ عليه، وتعزيزه ليظل حياً و متواصلاً بين الأجيال، شكل أحد العوامل المهمة التي دفعت نحو بلورة الاتجاه إلى تكوين ثقافة خاصة للأطفال، تأخذ بخصائص مراحلهم العمرية و سماتهم النفسية و الإدراكية، انطلاقاً من التراث الثقافي للمجتمع بكل عمومياته و خصوصياته في سلم الثقافة السائدة، وساعد ذلك علة بلورة مفهوم (ثقافة الأطفال) في المجتمع، لوعيه بضرورة هذا الاتجاه في الثقافة، وأهمية أن تكون هناك ثقافة(فرعية موجهة) توجيهاً خاصا و مدروساً داخل ثقافة المجتمع؛ تلك الثقافة(المفتوحة) على كل الاتجاهات و القيم و المناحي السلوكية و الأخلاقية و التربوية و الاجتماعية المختلفة؛ وذلك لتأمين تأثيرها و فاعليتها في الأطفال بشكل خاص.(٨). ولتأخذ هذه الثقافة أهميتها الخاصة و قدرتها الواضحة على الوصول إلى وجدان الطفل و نوازعه النفسية، وقدراته الذاتية والتأثير فيها بوضوح، من خلال عمليات تنشئة الطفل و خططها و برامجها وإعدادها و تهذيبه على وفق ما يريده له المجتمع.

وإلى جانب هذا العامل، هناك عوامل أخرى عديدة لها و جودها و مؤثراتها في تكوين ثقافة خاصة بالأطفال و إيجادها منها (نظرة المجتمع نفسه إلى الطفولة، ووسائله في نقل الثقافة إلى الأطفال، ومدى القداسة التي يخلعها على بعض عناصر ثقافته التي يرى أن من اللازم أن يتبناها الأطفال، وطبيعة نظمه الاجتماعية و الاقتصادية و آماله، أي أن ثقافة المجتمع ترسم- إلى حد كبير- الإطار العام لثقافة الأطفال)(٩). إلا أن هذا الإطار له خصوصيته اللغوية و الفكرية والنفسية و الاجتماعية التي تتصف بصفات الطفولة، وتستجيب لها، ومنها تستمد المقومات الأساسية في بناء الثقافة الحقيقية الخاصة بجمهور الأطفال التي يعول عليها المجتمع في منهجية برامجه وخططه المختلفة؛ تلك التي تستهدف تهذيب الأطفال و إعدادهم لحمل رسالته الإنسانية إلى المستقبل.

من هنا فقد شكل الاهتمام بالطفل و حاجاته الأساسية و منها الحاجات الثقافية، هدفاً إنسانيا و حضاريا كبيراً للمجتمع، ووجود ثقافة خاصة و موجهة للأطفال في إطار (المخيلة الجمعية) وفي المفاصل الثقافية و الإعلامية و التربوية و الاجتماعية للمجتمع، يعكس و يوضح الانطباع الكامل عن الوعي المتقدم لهذا المجتمع بخصائصه الإنسانية و تفرعاتها الثقافية.

لذلك فإن التشديد على أهمية وجود (ثقافة الأطفال) وضرورات الاهتمام بها و إحاطتها بالقدر الذي تستحقه من العلمية و آليات النماء الإنساني لإشاعة السلوك الإيجابي في عموم مفاصل الحياة، يأتي من إدراك المجتمع لضرورات هذه الثقافة و حاجته إليها، وإهمال هذه الثقافة و عدم النظر إليها بجدية وأهمية سيحدثان أكثر من خلل في مفاصل الحياة، وحتماً سيؤدي إلى إعاقة النمو الثقافي للطفل و يدفع إلى اتساع رقعة السلوك السلبي في أكثر من بنية من البنى الاجتماعية و الثقافية و التربوية للمجتمع.

وفي هذا الاتجاه لا يمكن إنكار الجانب الاقتصادي و مؤثراته في البنية الثقافية للطفل ونوعية التنشئة الاجتماعية التي ينشأ عليها، فهذا الجانب يشكل عاملاً أساسياً من عوامل تأخر النمو الثقافي و اضطرابه، إذا ما تراجع في فاعليته الاقتصادية الإيجابية؛ لذلك نجد أن الطفل الذي يشكو جملة من المعاناة الاقتصادية و الاجتماعية، وتحيطه جملة من الظواهر السلبية في أشكالها المختلفة، ويعاني من التفكك الأسري، ويصبح فاقداً لبعض مستلزماته التربوية و الحياتية، لا يمكن له أن يتجه إلى تنمية قدراته الثقافية. وذلك لأن المشكلات التي تعصف بالمجتمع جراء السياسات الخاطئة، وشيوع الأساليب القهرية في الفكر و التربية و الثقافة في أركان المجتمع، من شأنها أن تضغط على وعي الطفل و على منظومته العقلية و الانفعالية و الغرائزية، وبالتالي تعمل على تعويق بنيته الثقافية و الفكرية والسلوكية، وتنذر ببروز

الظواهر السلبية في قدراته و مكوناته؛ مما يجعله غير قادر على تكوين شخصيته الثقافية، وعدم إدراك ماهية ثقافته الخاصة، وحقيقة هذه الثقافة في وجوده الإنساني(١٠).

وهنا يتطلب من المجتمع بأفراده و جماعاته و مؤسساته كافة أن يعمل علي ترسيخ مفاهيم ثقافة الأطفال وقيمها في وعي الطفل، وتهيئة الأجواء الصحيحة علي وفق القياسات الخاصة لانتعاش هذه الثقافة و نموها لتأخذ دورها و فاعليتها في البيئة السلمية للطفل.

لذلك لابد من إدراك حقيقة ثقافة الأطفال و ماهيتها إدراكاً علميا كاملاً، والتعامل معها بدقة على وفق هذا الإدراك، مع ضرورة الاهتمام بمقاساتها و محدداتها القيمية و المعرفية، مع تحديد اتجاهاتها و عناصرها، وأثر كل ذلك في قدرات الطفل و انفعالاته و اتجاهاته لكي يصار إلى توجيه ثقافة الأطفال على الوجه الصحيح الذي يجعلنا نجني ثمارها في مساحة الطفل الشخصية و السلوكية، ونرسخ من آثارها و تأثيراتها في قدراته، وفي انفعالاته الداخلية.

مصدرية ثقافة الأطفال

إن أولى الخطوات في هذا المجال، أي مجال إدراك حقيقة ثقافة الأطفال تبدأ من خلال إدراك المصادر الأساسية التي تتشكل منها هذه الثقافة، وحقيقة الإدراك الدقيق هنا تشير إلى أن المصادر الأساسية لثقافة الأطفال. تتشكل من اتجاهات متعددة واسعة التنوع و التوزع في مناحي الحياة المادية و المعنوية التي تنعكس جميعها على قدرات الطفل وحواسه ومدركاته؛ حيث تبدأ هذه المنعكسات تأثيرها المباشر- السلبي أو الإيجابي- في إحساس الطفل، وعند إحساسه بها تبدأ عملية القبول أو الرفض لها من خلال قيمة ما تقدمه هذه المنعكسات للطفل وقوتها، لكنها في طبيعتها الكلية تشكل ثراء متواصلاً لعناصر الثقافة في محيط الطفل العام، وذلك من خلال الاتصال الشخصي المباشر بهذه العناصر، أو من خلال حركته و نشاطه و تفاعله مع الأسرة أو مع الجماعة في محيط البيئة التي يعيش فيها و يتفاعل معها بكل

قدراته. وهو هنا يتأثر سلباً أو إيجابا بكل ما يتصل به أو يصله عفويا من عناصر الثقافة السائدة التي يلتقطها أو يكتسبها عبر وسائل معينة. وفي كل الحالات فإن قدراته العقلية هنا تأخذ بالتفاعل مع المحيط المعرفي الذي ينشط عمليات الإدراك و التخيل و التفكير باتجاه التجأوب مع العناصر الثقافية، وحصول هذه العناصر على درجة من الرسوخ في ذات الطفل. لذا فإن الطفل الذي تنتبه حواسه إلى موقف ما في الشارع، يدفع حواسه هذه إلى تنبيه قوته البصرية والسمعية و قواه العقلية والغرائزية والإدراكيه إلى التوجه العام إلى هذا الموقف و مراقبته و التقاطه، وبالتالي طبعه في مخليته التي تدفع بتفكيره إلى التعامل معه وإدراكه وتأويله وقياسه. وبالنتيجة فإن هذا الموقف بطبيعته قد تحول إلى مصدر من مصادر إدراكه الثقافي و المعرفي.

كذلك لدى سماع الطفل لأغنية ما في الشارع أو في البيت، برغبة منه، أو دونها، تندفع حواسه إلى تنبيه قوته السمعية إلى احتواء هذه الأغنية بإيقاعها وكلماتها وطبعها في مخيلته وفي قواه اللفظية و الصوتية التي تدفعه– في الغالب– إلى ترديدها وتقليد حركتها لتضيف إليه قيمة ثقافية (بغض النظر عن قيمها الإيجابية أو السلبية أو مدى توافقها مع قدراته)، المهم أنها أخذت فاعليتها إلى مدركاته و قدراته وأصبحت مصدراً أو جزءاً من ثقافته، وأخذت فاعليتها في انفعالاته و مدركاته و سلوكه.

كذلك الحال بالنسبة إلى مشاهدة الطفل السينمائية أو المسرحية أو التلفزيونية، فجميع هذه الاتجاهات في المشاهدة هي مصدر أساسية لثقافته العامة؛ لذلك وجب أن يكون هناك صمام أمان للطفل من التأثرات السلبية للثقافة العامة و مصادرها المتنوعة وصمام الأمان هنا هو تقنين الثقافة الموجهة للطفل، وتحديد مصادرها الخاصة بتقنيات عالية، و بموجهات محددة تخدم وعي الطفل و قدراته(١١).

من هنا أمكن تحديد ثقافة الأطفال من رافدين أساسيين؛ ينصب الأول من (معناها التقليدي) وينصب الثاني من (معناها العلمي الشامل والدقيق) حيث يجسد الأول معطيات الرافد الثاني و يتفاعل معه في تقديم القيم الثقافية للطفل، ويعين الرافد الثاني معطيات الرافد الأول و هكذا، ودون التفاعل والعون و هذا التجاوب بين الرافدين بعضهما للآخر، تصبح وظائف كل منهما بمعزل عن الآخر و بعيداً عن مسئوليته في التأثير الثقافي. لذلك يتطلب من الرافدين أن تكون العلاقة الموضوعية بينهما علاقة مشتركة في التأثير الثقافي لذلك يتطلب من الرافدين أن تكون العلاقة الموضوعية بينهما علاقة مشتركة تتفاعل و تنشط في واقع الطفل وفي محيط وعيه وحواسه وقدراته و سلوكه، كونها- وهذا ما هو مطلوب منها- تنطلق من خواصة و تشتغل في هذه الخواص لتمده بعناصر القوة و الفاعلية و المعرفة و التنمية المتواصلة في إطار خاص و منهجيه خاصة لا تخرج عن قدراته و أطواره و استجاباتها الموضوعية لما هو متوافق معها من مغذيات الثقافة التي تأتي من نشاط الرافدين الثقافيين في واقع الطفل.

وللوصول إلى العمق المعرفي لكل رافد من رافدي الثقافة سندرك أن الأول في معناه التقليدي يأتي من جملة النشاطات الإبداعية المركبة من مجموعتين أساسيتين، تختص الأولى بالأجناس الأدبية التي تنبثق من فنون الكتابة للأطفال، التي يشكل (أدب الأطفال) سمتها الأساسية، بوصفه المنتج الفعال لعناصرها، من شعر وقصة و حكاية و مسرحية ومجمل النصوص الأدبية الأخرى التي تدخل في مفاهيم الكتابة الأدبية. أما المجموعة الأخرى فهي تختص بالأجناس الفنية التي يبرز منها (المسرح و السينما و الأغنية و برامج الإذاعة و التلفزيون) وغيرها، من بين هاتين المجموعتين تظهر الكتب و المجلات و الصحف و المؤسسات الثقافية، والإعلامية و دور العرض و النوادي الثقافية و الفنية الخاصة بالطفل وغيرها من الوسائل الإعلامية الحديثة التي تعد من المصادر الثقافية و من وسائل اتصال الطفل بثقافته.

أما الرافد الآخر الذي يرفد ثقافة الأطفال وتتشكل منه هذه الثقافة و عناصرها، بالمعنى العلمي و الفكري الدقيق، فهو يأتي من مجموعة القيم و العادات و التقاليد والأعراف و الأخلاق و السلوكيات والعلوم المختلفة والمعارف والأنظمة الموروثة في المجتمع التي يتعلمها الطفل و يكتسبها في عمليات التربية و التعليم و التثقيف و التكيف الذي ينشأ الطفل في أحضانها.

لذا فإن ثقافة الأطفال بهذا المعنى تأتي بمفهومها الشامل من مجموعة الموروثات و المستجدات المضافة إلى هذه الموروثات، التي تعزز الموروثات و تضيف إليه كل جديد يستحق الإضافة و يساعدها و يوسع من مجالاتها و قيمها الثقافية التي تعزز قيمة الطفل الثقافية و تبلور هويته الثقافية(١٢).

إلى هنا نكون قد أدركنا ماهية ثقافة الأطفال و عناصر تشكلها بالقدر الذي يسمح به البحث؛ حيث تقصدنا الدخول في هذا الاتجاه الذي يتيح لنا الدخول الواسع إلى مجالات القضية التي نبحث في جوانبها هنا، وهي قضية المواطنة وتعليمها للطفل من خلال ترسيخ مفاهيمها وقيمها في ثقافة الطفل. إذا إننا ندرك تمام الإدراك أن تعليم المواطنة للطفل و تعميقها في وجدانه وفي ثقافته، لا يتم بشكل صحيح، بإدراك حقيقي ومسئول، من دون أن ندرك حقيقة ثقافة الأطفال و ماهيتها، ونحرص على تعميقها، وإدراك معانيها وقيمها في محيطنا الاجتماعي، وفي حقيقة وجود الطفل من كل الاتجاهات.

وعلى هذا الأساس؛ جاء بحثنا في هذا الاتجاه، وصولاً إلى المبتغى الذي نريد الوصول إليه هنا من خلال دراسة المواطنة و البحث في طرائق تربيتها و أسسها و تعليمها للطفل، وأثر ذلك في ثقافة هذا الطفل.

ولكي نتعمق أكثر في هذا المجال، واستكمالاً لما بدأناه من منحى و مدخل في عوالم ثقافة الأطفال، علينا أن نبحث هنا علاقة التربية و التعليم و منهاجها بثقافة الأطفال.

تفاعل التربوي و الثقافي في ترسيخ المواطنة

بداية يتطلب منا إذا ما أردنا تعليم الطفل معلومة من المعلومات أو معرفة من المعارف أن نحدد المسار الثقافي للطفل، وطبيعة المكونات الثقافية لهذا الطفل، ومل يجب أن تنهض به و سائلنا وخططنا و برامجنا التربوية و التعليمية و الثقافية في لهذا الطفل، ومحيطه؛ من أجل الوصول الحقيقي و المؤثر إلى وجدان هذا الطفل وقدراته، وفهم طبيعة الطفل الثقافية و الاجتماعية و التربوية.

يتطلب منا كل ذلك قبل أن نقدم على تعليمه تلك المعلومة أو المعرفة تعليماً تقليدياً، قد يقصر، وقد لا ينتج النتائج المرجوة و بخاصة إذا ما انطلقت أساليب هذا التعليم في مجمل عمليات التربية و التعليم من محددات معينة، وانحصرت في إطار ضيق في أداء وظيفته التربوية والتعليمية.

إذ إن الأداء الأمثل في هذه الوظيفة يتطلب من القائمين عليها أن لا ينعزلوا عن طبيعة المناخ الثقافي و عناصره و تأثيراته في إسناد الوظائف التربوية و التعليمية، فمن المفيد لهم في هذا المجال الاستعانة بوسائل الثقافة و عناصرها ووسائطها في إنعاش وسائل التربية و التعليم و عناصره ووسائطه مثلما ينعكس الحال في هذا المجال، فيتطلب من المثقفين و المعنيين بإنعاش ثقافة الأطفال من منظرين و باحثين ودارسين ومنتجين مبدعين الاستعانة بما هو متقدم و مؤثر من وسائل التربية و التعليم وعناصرها ووسائطها وإدخالها في البنى الثقافية.

من هنا فإن العلاقة بين التربوي و الثقافي علاقة لا انفصال ولا انفصام بينها، وهي علاقة مشتركة تقدم على التداخل الموضوعي و حتى الوظيفي أحياناً بين العناصر و الوسائل لكل منهما. لذلك نذهب دائماً إلى التأكيد على ذلك عندما يتعلق الأمر بالتنشئة الاجتماعية للطفل فنخرجها من بعدها الأحادي إلى بعدها الثنائي الواسع فنسميها (التنشئة الاجتماعية و الثقافية) إذا ما أردنا التوسع في تنشئة

الطفل من كل الاتجاهات و الأبعاد، وتعمقنا أكثر في ربط التربوي و التعليمي بالثقافي في الوظائف و الوسائط و المستلزمات.

ومع ذلك هناك من لا يدرك هذه الحقيقة و اتجاهاتها الموضوعية و المعرفية مثلما لا يدرك مدى العلاقة العضوية بين الثقافي و التربوي و مؤثر كل منهما، فتراه يعتقد بالمؤثر التربوي و التعليمي ويوليه القداسة التي يستحقها، ولا يعتقد بالمؤثر الثقافي و قوته بقدر من الأهمية التي يعتقدها بالمؤثر التربوي أو التعليمي، بل إنه في بعض الحالات ينكر دور المؤثر الثقافي و أثره قدرات الطفل و شخصيته و دعمها.

ومن هنا تبدأ المشكلة و الخطورة على كيان الطفل الثقافي؛ فهذه الإشكالية الخطيرة و الكبيرة قد أثرت كثيراً في بنية الثقافة و عوقت نموها في شخصية الطفل، مثلما أثرت في بنية التربية و التعليم و التنامي الشخصي للطف، وهذه الحال يتطلب منا البحث عن الحلول و إيجاد المعالجة.

إننا ندرك تمام الإدراك أن لكل من التربية و التعليم مفهومه الخاص، إلا أننا لا يمكن أن نفصلهما عن الثقافة أو نفصل الثقافة عنهما؛ فالتربية كما أكد العلماء (أهم من التعليم، وأن التعليم نمط من أنماط التربية، وللتربية أشكالها الكثيرة، وكذلك التعليم له صيغ متعددة)[١٣]. وهذه الصيغ اعتمادها من وعي المجتمع و من ثقافته الوطنية وآلية تطور هذه الثقافة. وعلى هذا الأساس، يتأكد لنا أن الثقافة أوسع و أشمل من التربية بدليل (أن التربية منهجاً هو وسيلتها، وهدفه مساعدة الأطفال على كسب ما يناسبهم من خبرة السابقين التي تضم المعلومات و تطبيقها و ما يتصل بها ممن مهارات، كما يساعدهم على كسب الاتجاهات و القيم و المثل العليا و أساليب التفكير و أنماط السلوك المناسبة، وهذا المنهج هو أداة المجتمع لعكس ثقافته)[١٤] على الأطفال في العمليات التربوية و التعليمية.

ولكي يكون هناك تناسق موضوعي و علمي مؤثر بين التربية و الثقافة، ويعكس فاعليته على قدرات الطفل و على مجمل اتجاهاته النفسية و الشخصية، لابد (أن يكون هناك تفاعل موضوعي بين

المنهج التربوي وعناصر الثقافة لتفعيل الواقع العلمي و الحضاري للمجتمع ينطلق أساساً من امتثال التربية بأساليبها القديمة و أساليبها الحديثة لروح التراث الثقافي، واستجابة لعوامل النهوض و التجددات العصرية في إيضاح الوعي و المحفزات الإدراكية و الابتكارية و التجديدية في النظرة و الفكر و السلوك وتوسيع مدياتها في المجتمع للوصول بأفراده إلى تتبع الأسس العلمية من مؤهلات و تخصصات و استنتاجات لتفعيل المخيلة والإدراك و إيصال مستوياتها إلى روح الابتكار و الإبداع الذي يوضح حقيقة التربية و أبعادها في التعليم و في التلاقح العلمي، مع عناصر الثقافة العلمية و الاجتماعية بكل مستوياتها و تشعباتها؛ لأن النتائج المتوقعة في هذه العملية هي نتائج التفاعل المشترك بين التربية و الثقافة)[١٥].

وعبر هذا الإدراك، يمكن قياس قيمة التفاعل الحاصل بين التربية و الثقافة من خلال القيم و الأفعال السلوكية و الأخلاقية و اللفظية و الاجتماعية و الانفعالية التي يبديها الطفل في العادة، على مدار الوقت في محيط بيئته الأسرية و الاجتماعية. ففي هذا الاتجاه، تتجلى لنا شخصية الطفل في واقعها الحقيقي بكل وضوح، ومن عدة اتجاهات، وبخاصة عندما نربط مناهجنا التربوية بالواقع الحي للطفل؛ بحيث تنطلق هذه المناهج من هذا الواقع و تتفق معه بوعي كامل و بإدراك حقيقي لقيمة المنهج التربوي ووظيفته و اشتغالاته الحية في الواقع الثقافي وتفاعلاته الاجتماعية، ويتحقق هذا التفاعل من خلال(ربط المنهج التربوي بمشكلات الحياة و إعطاء الأطفال فرصة انتقاء المفضل من الثقافة، وترك غير المرغوب فيها وذلك بالتوجيه والإرشاد و بخاصة في المرحلة التعليمية الدنيا، وفي ضوء خصائص النمو النفسي بجميع جوانبه)[١٦].

وعلى هذا الأساس، يمكن الحصول على النتائج الجيدة شريطة أن نبتعد بصيغ التوجيه و الإرشاد و أساليبها عن الجمود التربوي وصيغة التقليدية التي تتحدد بالأوامر و النواهي المباشرة و المترسخة– عادة– في العقلية الديماجوجية الإصلاحية التي ما زالت سائدة إلى يومنا هذا في العقلية التربوية العربية.

وفي اعتقادنا أن علاج هذه الحالة يكمن في الخروج من قوقعة الجمود إلى الانفتاح الواعي على آفاق التطور التربوي و الثقافي و التفاعل الحي مع متطلبات الوعي العصري الجديد الذي ينطلق بالمنهج التربوي انطلاقة حقيقية لا تتجاوز التراث الثقافي، وطبيعة أنماطه التي تحييها التفاعلات الثقافية للعصر، في إطار من التلاقح الموضوعي و المعرفي و الاجتماعي بين التربوي و الثقافي الذي يستخدم فيه المنهج الحي الذي يكون (مرناً، متكيفاً مع ما يحدث من جديد، ومع ما يطرأ من تغير على الحية الاجتماعية. كما يجب أن يهتم بتنمية الاتجاهات السلمية و المرغوبة نحو التغيير و عدم مقاومته طالما يتفق مع تقاليد وعادات المجتمع؛ ومن ثم فإن تزويد الأطفال بالمهارات و الاتجاهات السلمية أمر ضروري لكي يصبحوا عناصر تجديد في الثقافة من أجل تقدم المجتمع)(١٧).

وهنا يجب التأكيد على أن من أبرز الاتجاهات السلمية التي يجب تزويد الأطفال بها و تنميتهم على أساسها تنمية وجدانية و أخلاقية صحيحة مستدامة؛ لكي يصبحوا عناصر تجديد في الثقافة من أجل تقدم المجتمع، هي تزويدهم بالاتجاهات الوطنية الصادقة و المؤثرة التي يتم من خلالها و على هديها بناء ذواتهم و شخصياتهم وقدراتهم بناء وطنياً صميماً و ثيق التعلق و الارتباط بثقافتهم الوطنية الحقيقية و بوطنهم، منتهجين بذلك النهج العلمي الفاعل و المؤثر في تطور الثقافة و في تقدم المجتمع. وعلى هذا الأساس، نجد أن من أولى الأهداف التي يسعى التعليم إلى تحقيقيها في وجدان الطفل و في واقعة، هي الأهداف الوطنية التي تبلغ ذروتها في تعليم الطفل أسس المواطنة الحقة و معانيها و قيمها، مثلما تسعى إلى ذلك غايات التربية في مناهجها، وهي- في القوت ذاته- تعد من صميم الأهداف و الغايات التي تسعى إليها ثقافة الأطفال.

من هنا ندرك أن سمة المواطنة سمة إنسانية و ثقافية و اجتماعية و أخلاقية ووطنية بارزة و مهمة في كيان الإنسان عامة، وفي كيان الطفل بصورة خاصة، ومن دون هذه السمة يختل التوازن الإنساني و

الثقافي و الاجتماعي، والأخلاقي و الوطني لهذا الكيان، ويفقد كثيراً من ارتباطاته وقواعده الاجتماعية و الثقافية، بل يفقد قيمته الحقيقية مواطناً في حدود المواطنة و صلة ارتباطها الصميمي بالوطن. وذلك لأن المواطنة تعد قيمة عليا تبرز فيها و تجتمع عندها كل القيم الأخرى التي تعزز الثقل المعنوي و القيمي للشخصية، أما كيف نحدد هذه القيمة و عناصرها و حدودها و أهميتها في وجدان الطفل وفي ثقافته، ونفهم المواطنة فهما عميقاً وواسعاً وتحديد مدلولها ومفهومها الحقيقي بدقة.

مفهوم المواطنة

ينطلق مفهوم المواطنة من سمات الوطن و مدى صلة الارتباط بهذا الوطن، أي أن المواطنة تعني انتساب الفرد المواطن إلى الوطن؛ والوطن هنا بحسب تحديد(الجرجاني) هو: (مكان مولد الإنسان و البلد الذي هو فيه) [١٨].

والوطن على هذا الأساس و كما يفسره (الجوهري) في (الصحاح) هو: (محل الإنسان) أي المكان الذي ينتمي إليه هذا الإنسان و يعيش فيه.

وتعرف (الموسوعة العربية العالمية) معنى المواطنة و مفهومها بأنها: (تعبير قويم، يعني به حب الفرد و إخلاصه لوطنه الذي يشمل الانتماء إلى الأرض و الناس و العادات و التقاليد و الفخر بالتاريخ الوطني و التفاني في خدمة الوطن)[١٩]

وقد اتسع مفهوم المواطنة في معناه الواسع ليشمل حقيقة الشعور بالوطن و قيمة و جدية التعلق به، مثلما يشمل معنى المواطنة قوة الصلة التي تربط المواطن بالوطن التي تتمثل في قوة الانشداد و الانتماء إلى الوطن و ثقافته و تاريخه و لغته و عاداته و تقاليده و تراثه.

نفهم من هذا أن المواطنة بما تقدم من المعاني و التفسيرات هي شعور موحد بالانتماء إلى الوطن، وهذا الشعور يشترك فيه كل أبناء الشعب الواحد من منطلق واحد مهما اختلفت دياناتهم

وثقافتهم و قومياتهم و مواقعهم الجغرافية في الوطن. فالمهم في ذلك أن يجمع هذا الشعب الواحد في شعوره هذا تاريخ مشترك و مصير مشترك ومستقبل مشترك يتأطر ذلك كله في شكل الدولة الواحدة على قاعدة الوطن و المواطنة التي تتعزز بوجود الأرض التي تجمع أفراد المجتمع الساكنين في هذه الأرض؛ حيث يتحقق هذا الانتماء و هذا الارتباط على قاعدة أساسية تحققها مجموعة من الخصائص التي تتحدد بقيم المجتمع و ما يحمله من العادات و التقاليد و الأعراف و التاريخ، وغير ذلك من خصائص تعبر عن وحدة المصالح المشتركة لأفراد هذا المجتمع.

صفات المواطنة:

لقد أدركنا فيما سبق، ماهية المواطنة في مفهومها العام، وفي ضوء هذا المفهوم وتفسيراته يمكن أن نوضح هنا حقيقة مهمة قد تكون غائبة عند البعض، وهي: أن المواطنة الحقيقية كسمة انتماء المواطن إلى وطنه، وصفة يتصف بها ساكن هذا الوطن، لا تعنى اتصاف الجميع بهذه الصفة بمجرد الانتماء الشكلي إلى الوطن و العيش على أرضه، وحمل اسمه في علامات الدلالة، وبخاصة في بطاقة التعريف، أو في جواز السفر. فمن السذاجة النظر غلى المواطنة من هذا المنظور القاصر الذي يختزل فهمها الصميمي و عمقها الواسع ودلالتها الحقيقية في هكذا فهم ضيق لا يخرج عن منظوره القاصر بدليل أن هناك من الأفراد من ينتمون إلى الوطن شكلاً بالاسم فقط، ولا ينتمون إلى الوطن عمقا ومضموناً؛ كونهم لا يدركون حقيقة الانتماء إلى الوطن و حقيقة دورهم وواجباتهم تجاه وطنهم. وحقيقة الأمر هنا إن هؤلاء الأفراد لا يتصفون بصفة المواطنة مضموناً و عمقا وإن اتصفوا بها شكلاً واسما فحسب.

ندرك من هذا أن المواطنة الحقة صفة أساسية تلازم المواطن الحقيقي، وهذه الصفة لا تتحقق– كما أسلفنا– إلا بوجود وطن تقوم عليه أسس الدولة والمجتمع، ويتحدد من خلال ذلك دور المواطن في الدولة و المجتمع و ماله من حقوق و ما عليه من واجبات أساسية يتطلب منه أن يؤديها تجاه الوطن.

فالحقوق و الوجبات سمتان أساسيتان تلازمان الفرد المواطن، وتدفعانه إلى تعميق و ارتباطه بالوطن حيث تبرز صفته الحقيقية و اتصافه بالمواطنة الحقة.

إن الاتصاف بالمواطنة الحقيقية لدى الراشد أو الطفل يتجسد حقيقة في سمات عديدة عن جوهر المواطنة و صفاتها، لعل من أبرزها:

١- اعتزاز بالانتماء الصميمي إلى الوطن.

٢- الغيرة على الوطن وحبه.

٣- الافتخار بثقافة الوطن و حضارته و عدم التجاوز على هذه الثقافة و قيمها.

٤- احرص على ممتلكات الوطن العامة، والمحافظة عليها في كل الحالات و الظروف.

٥- الإسهام الفاعل في تطور الوطن و تقدمه.

٦- الدفاع عن الوطن في كل المحافل و التضحية من أجله.

٧- الالتزام بتنفيذ القوانين و الأنظمة السارية في الوطن، وإطاعتها بكل حرص و إخلاص؛ من أجل أمن المجتمع و أمانة و سلامة الوطن وازدهاره.

٨- العمل مع المجموعة على تحمل المسئولية تجاه القضايا المصيرية التي تواجه الوطن.

وانطلاقا من هذه الصفات، يتبلور موقف الإنسان المواطن من قضية المواطنة في إطار الحقوق و الواجبات و السعي إلى تفاعلها المؤثرة باتجاه خدمة الوطن، ومجتمع هذا الوطن، وباتجاه تعميق الإحساس بالمواطنة الحقة حيث ينمو هذا الإحساس (عن طريق السعي الحثيث إلى اكتشاف المواطن و محيطه أولا، ثم عن طريق المعرفة و المعايشة والقرب ثانيا، ومن خلال هذا الاكتشاف تتشكل لدبه الاقتناعات و التصورات المرتبطة بوجوده و الوعي بمختلف البعاد الحقوقية و الاجتماعية و الثقافية؛ وهذا ما يساعده بعد ذلك على بناء المواقف و الاتجاهات و مناقشتها في ضوء القيم السامية للمواطنة. كما يساعده

ذلك على بناء القدرات و المهارات التي تمكن من الإبداع و التميز من أجل تطوير مسيرة الوطن و تغذيتها بكل أساليب التشجيع و التحفيز)[٢٠]. إذ إن هذه الأساليب ستخدم الوطن و تعمق المواطنة مثلما تخدم المواطن و المبدع و المبتكر كم أجل تقدم وطنه.

وعلى هذا الأساس، نجد المجتمعات الإنسانية كافة في مختلف بقاع الأرض تعمل بقدراتها كافة، وعلى اختلاف مناهجها التربوية و التعليمية، على غرس مبادئ المواطنة في نفوس الأطفال من النشء الجديد لإيمانها أن الغرس الصحيح للمواطنة في نفس المواطن لابد أ يبدأ من الطفولة بوصفها الأرض الخصبة، وقاعدة النمو المتصاعد للمواطنة الصالحة.

وقبل ذلك، كانت الأديان السماوية قد خطت في هذا الاتجاه، مؤكدة أهمية غرس روح المواطنة و تعميقها في نفوس الأفراد من أبناء الوطن؛ لكي يعم الإخاء و العدل و التسامح و المساواة بين أبناء الوطن الواحد. وقد وضعت هذه الأديان عديداً من الشرائع التي تؤمن و تحمي تطبيق ذلك، وهذا ما نجده واضحاً في الكتب المقدسة للأديان السماوية.

المواطنة في الخطاب القرآني

لقد جاء الإسلام و في جوهر خطابه الإنساني و الثقافي و الديني و التربوي أعلى القيم التي تتجسد فيها معاني الحقة؛ حيث يتضح ذلك في الخطاب القرآني الذي دعا إلى العدل و المساواة و التسامح وعدم التمييز بين المواطنين أو التفرقة العنصرية على أساس العرق أو اللون أو الدين كما جاء في قوله تعالى: (**وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ**)(٢١) ففي هذه الآية الكريمة نجد أن الإسلام يساوي بين الجميع، ولا يقر العنصرية ولا التفرقة لسبب من الأسباب، وهدفه من ذلك بناء المجتمع الصحيح و المتعايش في إطار الوطن الذي يسمو به المواطن بروح المواطنة الحقة التي تمثل القيم الروحية و الأخلاقية النبيلة، وتمثل لها في بناء المجتمع الإنساني

القويم الذي لا يتأسس وتقوم قواعده الصحيحة إلا بالأخوة و الوحدة و التعاون و المساواة في إطار المجتمع الواحد المتضامن، وفي إطار التعايش السلمي و التعاون البناء بين المجتمعات الإنسانية كافة بعيداً عن التعصب و العنصرية. لذلك جاء الخطاب القرآني، خطاباً موحداً موجهاً للناس كافة من أبناء البشر في مشارق الأرض و مغاربها كقوله تعالي: (**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وأُنثَى وجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ**)(٢٢). وبذلك فقد(أقر الإسلام المساواة و العدالة بين البشر و جعلها ميزاناً للعلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد و بين المجتمعات كافة، وحث الخطاب القرآني على احترام العقود و العهود و المواثيق؛ إذ إن احترام المواثيق و العهود أساس المواطنة الصالحة)(٢٣) كقوله تعالى:

(**وأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدتُّمْ ولا تَنقُضُوا الأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلاً إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ**)[٢٤].

لقد جاء الإسلام في عصر كانت فيه المجتمعات العربية، وبخاصة مجتمعات القبائل في الجزيرة العربية، قبائل متفرقة متناحرة تسودها العداوة و البغضاء و العصبية الجاهلية؛ حيث يعيش القوي و يسحق الضعيف حتى في الجماعة الواحدة، وفي هذه الجماعة أو الجماعات المجاورة كل يبحث عن مصلحته الخاصة على أرض لا وجود فيها لمفهوم الوطن و المواطنة و قيمهما مع فقدان شكل الدولة في ذلك الوقت؛ فعمد الإسلام بشريعته السمحة و بسيرة رسوله المصطفى النبي محمد صلى الله عليه و سلم وخلقه العظيم كما يصفه القرآن الكريم في قوله تعالى: (**وإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ**)(٢٥)؛ عمد إلى بناء المجتمع بناء صحيحاً بالاعتماد على قيمة الروحية و الأخلاقية العظيمة، وانطلاقاً من البناء الروحي و النفسي و الأخلاقي للإنسان و متطلبات تعليمه قيم المواطنة الصحيحة؛ ومن ثم سعى إلى بناء الدولة بناء و وطنيا صحيحا في شكل الوطن الواحد الذي تسوده روح الإخوة و التعاون و المساواة و التعايش

السلمي بين أفراده، ومن نتائج ذلك؛ تكونت من القبائل المتفرقة و من الجماعات المتناحرة أمة متماسكة مفلحة تدعو إلى الخير وتأمر بالمعروف و تنهى عن المنكر، مثلما عبر عنها الخطاب القرآني في قوله تعالي: (**وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ** (١٠٣) **وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**) وهكذا أخذت المواطنة نسقها الإنساني و قيمته الأخلاقية و عمقها الوطني، ودلالتها الاجتماعية و التاريخية و الجغرافية الشاخصة في بناء المجتمع الإسلامي و شكله المنظم في إطار الوطن و الدولة بشكل خاص، وفي بناء المجتمعات الإنسانية المختلفة على امتداد الكرة الأرضية بشكل عام؛ فبرز إلى الوجود شكل الوطن وقيمته المكانية و المعنوية و التاريخية التي تدعو العربي و المسلم إلى الفخر، وهو يشير إلى حقيقة وطنه و مواطنته بوجود وطنه الحقيقي، كما جاء في الخطاب القرآني بقوله تعالى: (**وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ**)(٢٧).

ولكي يبقى هذا البلد أمينا يتطلب منا دائماً الحرص على تنمية روح المواطنة الحقة لدى أبناء هذا البلد، وأن لا نغفل عنه أبداً وذلك من خلال الاستمرار في تربية الأطفال و تعليمهم المواطنة، على أن يسبق ذلك إدراك الجميع ضرورات التربية و التعليم على المواطنة.

ضرورات التربية و التعليم بالمواطنة:

من بين الضرورات الأساسية للتربية بالمواطنة، تبرز الضرورة لذلك في كون المواطنة ترسخ قيم الهوية الثقافية و الحضارية للشعب الواحد في إطار خصوصيته الوطنية، وأهمية الحفاظ عليها من الاختراق أو الاندثار أو ما شبه ذلك من تحديات في عصر الفضاء و التكنولوجيا الاتصالية، وابرزها تحدي العولمة التي تسعى إلى خلخلة الثوابت الموضوعية و المعايير القيمية للهوية الثقافية للشعوب كافة لذلك(أصبح الاهتمام بالهوية الثقافية اهتماماً واسعاً لا يختص بمجتمع دون آخر، إنما من القضايا الأساسية و المهمة التي تشغل بال المجتمع الدولي الذي سعى إلى عقد المؤتمرات ووضع التشريعات و البيانات التي تؤكد

حتمية (الهوية الثقافية) وأهميتها ودعمها في حياة الشعوب؛ لأنها تمثل رمزاً من رموزها ونوعا من السيادة الوطنية و الثقافية)(٢٨).

من هنا تبرز أهمية المواطنة و ضرورات التربية الأساسية عليها؛ من أجل الحفاظ على الهوية الثقافية الخاصة بكل مجتمع من المجتمعات الإنسانية في ظل ما يواجهها من أخطاء، ر وما يهددها من تحديات كتحدي العولمة كما ذكرنا هنا.

إن دعوتنا للحفاظ على الهوية الثقافية و الحرص على كيانها و عناصرها القيمية، لا تعني التحصن خلف القدرات الذاتية و التقوقع في المكان الخاص، وكذلك (لا تعني الحيلولة دون التعامل مع العصر بما فيه من تغيرات، وإن طبيعة القدرات البشرية الواجبة للتعامل مع ثورة المعلومات و المعرفة تختلف اختلافاً جوهرياً عن القدرات التقليدية؛ فهي تستلزم قيما ثقافية ديناميكية قادرة على التعامل مع التغيير السريع ليس بالتكيف معه فحسب، بل بالمساهمة فيه تعديلاً وتجديداً)(٢٩).

وهذا التعديل والتجديد هو ما يجب أن يجريا على بنية الهوية الخاصة بما يتوافق مع العصر و تطوراته، وبما لا يخل بالقيمة الكلية لخصوصية الهوية في إطارها الموضوعي و الاجتماعي الذي يستدعي إحاطتها بالاهتمام الكامل و المراجعة الستفيضة لمجمل عناصرها و أساليبها، ومعاينة نقدية موضوعية تسهم في إعطاء عناصرها روحاً جديدة متجددة لا تخرج عن قاعدتها القيمية، ولكنها تجدد هذه القاعدة و تجعلها حية متوافقة مع كل عصر وآن.

ويمكن حصول ذلك إذا ما سعينا إلى تربية الطفل منذ مراحله الأولى على المواطنة الحقة، ورسخنا في تعليمه مبادئ المواطنة بأساليب علمية تبتعد عن التلقي المباشر الذي غالباً ما يأتي بنتائج عكسية تدفع الطفل إلى النفور من هذا التعليم و موضوعاته. لذا علينا أن ندرك الغاية الأساسية التي تقف وراء تربية الطفل و تعليمه المواطنة التي تتمثل بشكل واضح في تكوين الإنسان المواطن الواعي الممارس لحقوقه وواجباته في إطار الجماعة التي ينتمي إليها، مثلما تتمثل في العمل المبرمج من أجل أن تنمي لديه باستمرار و منذ مراحله الأولى القدرات و الطاقات التي تؤهله مستقبلاً لحماية خصوصياته وهويته و ممارسة حقوقه و أداء واجباته بكل وعي و مسئولية؛ حتى يتأهل للتواصل الإيجابي مع محيطه. كذلك تتأسس المواطنة على الوعي بالخصوصيات الحضارية و التاريخية و الوطنية و الاستعداد لتنميتها و توجيهها و الدفاع عنها بكل الوسائل العلمية و المعرفية في احترام تام لخصوصيات الآخرين، وتفاعل متميز مع مختلف التجارب، وانفتاح موزون على كل الثقافات و حوار واع مع كل الحضارات) (٣٠).

وعلى هذا الأساس، يتطلب من أركان التربية و التعليم و القائمين عليها اعتماد الأسس و الأساليب العلمية و المتطورة في تنمية سلوك المواطنة لدى الأطفال، وجعلهم يدركون أهمية خصوصيتهم الثقافية و الكيفية التي يجب الحفاظ عليها من الاختراق ومن الانحلال، مع ضرورة إعطاء الطفل أهميته في المجتمع وفسح المجال أمامه للإسهام الفاعل في البناء الاجتماعي و الثقافي للمجتمع.

وفي اعتقادنا أن هذا الأمر لا يمكن أن يحصل من دون الانتباه إلى أهمية الخصوصية الإنسانية للطفل ودورها الفعال في (ثقافة الأطفال) والاهتمام بأساليب الكتابة للطفل و مفاهيم الخطاب الثقافي الموجه للطفل وجعله مؤثراً و فاعلاً ولا يقل أهمية عن غيره من (الخطابات الأجنبية) وخلق قاعدة عليمة عربية لثقافة الأطفال تلبي حاجات الطفل و تشبع نوازعه الغرائزية و تنمي مدركاته و خياله، وتجعله ميالاً إلى ثقافته الخاصة أكثر من ميله لإلى الثقافات الأخرى ووسائلها و قنواتها المغرية [٣١].

إن هذا الأمر هو الذي يهيئ الطفل لتقبل كل ما هو متوافق و منسجم مع قدراته وتطلعاته، ويمكن من خلال ذلك إعداده إعداداً وطنياً صحيحاً و متوافقا طبقا تتطلبه المواطنة الحقة، وإذا ما نجحنا في تعميق قيم المواطنة في وجدان الطفل، فإننا بذلك ننجح في جعل الطفل مواطنا صالحا؛ وهذا النجاح هو من بين الأهداف المهمة التي تسعى برامج التنشئة الاجتماعية و الثقافية و خططها؛ للوصول إليها في شخصية الطفل و بلورة قيمة الثقافية مع تنمية منظومته الأخلاقية و التربوية؛ حيث تأتي التربية على المواطنة لتحقق ذلك باقتدار كبير.

من هنا تبرز لنا ضرورة أخرى وأهمية كبيرة لتربية الطفل و تعليمه على المواطنة؛ لأن سعة هذه التربية و غاياتها أنها تخاطب(عقل الإنسان المواطن لتمده بالمعارف اللازمة عن تاريخ بلده و حضارته و بالمعلومات الضرورية عن حقوقه وواجباته، كما تخاطب وجدانه لتشكل لديه منظومة قيم و أخلاق تنمي لديه الإحساس بالافتخار و الاعتزاز، وتحفزه على العطاء و الإخلاص و التضحية، كما تتوجه إلى حواسه لتمده بالمهارات الكافية في كل المجالات التواصلية و التقنية و العلمية التي تجعله قادراً على الإبداع و التميز من جهة، وقادراً على التعريف بحضارة بلده و الدفاع عنها من جهة ثانية) [٣٢].

إن الخطاب الذي تقوم به التربية على المواطنة و إن كان خطابا تربويا و طنيا بشكل عام، هو خطاب ثقافي بالدرجة الأولى، كونه ينطلق من قواعد و قيم و مؤثرات ثقافية، ويتحدد بعناصرها و غاياتها ويتصل بقيمها و عوالمها.

وعلى هذا الأساس، تأتي دعوتنا للتربية على المواطنة، وتعليمها و تأكيد أهميتها و ضرورتها في كل عملياتنا و برامجنا و خططنا التربوية و التعليمية والثقافية، على أن يكون المنطلق الفاعل في ذلك منطلقاً ثقافياً بالدرجة الأولى؛ لأنه هكذا في حقيقته الجوهرية، وأن يتحدد بشكل خاص في إطار ثقافة الأطفال الخاصة، وينطلق منها ولا يتجاوزها إلى ما هو خارج محيط الطفل و عوالمه و قدراته ووسائله ووسائطة الثقافية الخاصة في المحيط الاجتماعي.

كل ذلك من أجل أن يأخذ هذا المنطلق أثره و تأثيره و فاعليته الواضحة في منظومة الطفل العقلية و الوجدانية و الانفعالية و التربوية و الثقافية و الأخلاقية، ويعكس مدى ما تربى عليه و ما تعلمه من قيم لا تخرج عن إحساسه بالمواطنة و شعوره العالي بغاياتها وأهميتها التي يعكسها سلوكه الثقافي

والاجتماعي في المحيط الذي يعيش فيه، ودور هذا المحيط في تربيته على المواطنة و تعليمه قيمها. ففي هذا الإطار لنا ثلاثة اتجاهات أساسية في تربية الطفل و تعليمه المواطنة الحقة هي:

١- الأسرة.

٢- المدرسة.

٣- المجتمع.

وإذا ما درسنا هذه الاتجاهات، وحددنا مسئولية كل منها في إطار التربية و التعليم على المواطنة، فسنجد أهمية هذه الاتجاهات ودورها في هذا المجال بشكل واضح.

الأسرة و المواطنة

للأسرة دور مهم في التربية الطفل و تعليمه المواطنة؛ بوصفها المنشأ الأول للطفل، ومنها تنطلق أولى خطوات على طريق التربية و التعليم، وإذا ما أحسنت الأسرة و وظيفتها التربوية و التعليمية وأدتها بشكل فاعل و مؤثر، فإن ذلك سرعان ما ينطبع أثره ويتوضح في أفعال الطفل و غرائزه و أحاسيسه و سلوكياته؛ وذلك لأن الطفل يتطبع بما تطبعت يتطبع بما تطبعت عليه الأسرة و سارت عليه في منظومتها الثقافية و التربوية و الأخلاقية، فيأتي الطفل ليكون نتاج هذه المنظومة، وانعكاسا لها. لذا تجده يتواصل- طبيعيا- مع قيمها و سننها الاجتماعية في المجتمع؛ لأن الطفل بطبيعته الاجتماعية و الثقافية السلوكية يمثل الأسرة و يمتثل لمنظومة النظام الاجتماعي للأسرة التي نشأ و ترعرع فيها هذا الطفل.

من هنا ندرك أن الأسرة هي الطبيعة الأساسية التي يتطبع فيها الطفل خلال حياته الأولى، وما أريده هذه السيرة لطفلها أن يكون عليه؛ لأنها هي من تشكل هذا التكوين وتصوغه بخاصة إذا ما عرفنا: (أن الأسرة مؤسسة اجتماعية، وهي نظام اجتماعي رئيس يشكل أساس وجود المجتمع و مصدر الأخلاق، وهي العامل الذي يؤثر في النمو النفسي و الانفعالي للفرد. وحسب ما يوضح مالينوفسكي؛ فالأسرة كمؤسسة تتطلبها طبيعة الإنسان إذا لم تضبط في منشآت وضمن قوانين تحدد الحقوق و الواجبات أو المحللات و المحرمات لتصبح أليفة، فسوف يتأكل البشر و تغزو هذه المؤسسات حرب الجميع ضد الجميع؛ لذلك فوظائفها الأساسية تتمثل في مد الأطفال بالأخلاق، وهي بذلك تعمل على نقل التراث الاجتماعي، كما تعلمهم العادات و الأعراف و العواطف المختلفة من كراهية و تعاون و تنافس) [٣٣].

والأسرة بهذا القدر من الأهمية و الفاعلية في تشكيل وعي الطفل و ثقافته ومجمل أبعاد شخصيته و كيانه الإنساني فإنها المسئولة الأولى عن صياغة اتجاهات الطفل نحو الوطن و المواطنة، وتقوية رابطة الطفل بوطنه و جعله قيمة عليا في شعوره و في وجدانه، وهذا ما يجب على الأسرة أن تقوم به في بادئ الأمر عندما تنهض لأداء مهامها التربوية و التعليمية للطفل، فإدراك قيمة الانتماء إلى الوطن من

قبل الأسرة و سعيها لترسيخ هذه القيمة في وجدان الطفل، تشكل مدخلاً مهما أمام الأسرة لترسيخ القيم المهمة الأخرى و تعليمها الطفل؛ وذلك لأن قيمة الانتماء إلى الوطن تعد(من القيم المجردة الأساسية التي ينبغي على الفرد أن ينشأ عليها في مرحلة الطفولة حيث يرمز إلى الوطن بالأم، واللغة الأولى التي يتعلمها الطفل يطلق عليها **mother ton gue** الأمر الذي يشير إلى اعتبار الوطن و كأنه الأم، ويغرس الانتماء إلى الوطن في نفوس الأطفال من خلال تعريفهم بالبطولات التي تقوم بها الشخصيات الوطنية في دفاعها عن الوطن، وأنهم في سبيل حماية الوطن يكونون على استعداد لبذل كل غال و نفيس، ويتم أيضاً من خلال الأناشيد الوطنية التي تسهم في تشكيل الوجدان و سحذ الهمم في سبيل الدفاع عنه و حمايته، وكذلك في توضيح المفهوم الصحيح للوطن الذي يحمي هويته من جانب، ويحقق له الحماية و الرعاية، ويشبع احتياجاته الأساسية من جانب آخر)(٣٤).

وإلى جانب ذلك، يتطلب من الأسرة أن تجعل البيت بمثابة الوطن المصغر للطفل؛ لكي تشعره بأهمية الوطن و أهمية الانتماء إلى و الالتصاق به، وذلك من خلال قيام أركان الأسرة. الأب و الأم بإجراءات عملية و سلوكية بهذا الاتجاه لربط الطفل بوطنه، لعل من أبرزها:

١- التعلق بالوطن قولاً وفعلاً، وإظهار أمام الطفل بطرق سلوكية بعيداً عن الافتعال و التصنع، كأن نتغنى بمعالمه الحضارية و الثقافية- على سبيل المثال- ونتحدث عنها بفخر و اعتزاز، ومن المفيد أن نسهب في سرد القصص و الحكايات التي تشير إلى هذه المعالم و مكانتها، وندعو الطفل إلى إثارة الأسئلة حولها؛ ومن ثم نحيطه بالإجابات المقنعة التي تزيد من معلوماته و تنمي إحساسه بقيمة هذه المعالم و أهميتها. ولهذا الأسلوب تأثيره الكبير في وجدان الطفل و في تنامي إحساسه بالمواطنة بشكل متواصل.

٢- إظهار ما يجب إظهاره من صور و تحف ووسائل داخل البيت توضح و تظهر أبرز المعالم و الآثار و المواقع التراثية و الحضارية و الدينية للبلد، في صور و أشكال جميلة و معبرة ومثيرة لخيال الطفل، فمعايشة الطفل لهذه المعالم و تقديرها؛ ومن ثم التعرف عليها عن قرب يزيد من تعلق الطفل بها؛ وبذلك نجعل هذا الطفل سلوكياً وأخلاقياً و ثقافياً يخطو خطوة بعد خطوة في طريق الإحساس العميق بالمواطنة.

٣- الحديث المباشر و غير مباشر مع الأطفال حول صفات المواطنة و أصولها و مقوماتها، مع تنشئة الأطفال على عادات المواطنة و سلوكياتها، عبر إكسابهم المهارات التي تمكنهم من ذلك.

٤- تربيتهم على احترام المصلحة العامة و تقديرها، مع تقديمها على المصلحة الشخصية.

٥- تنمية روح التعاون و المساعدة و التطوع للعمل من أجل الصالح العام، والمشاركة الفاعلة في العمل الجماعي الذي يهدف إلى تقدم المجتمع و الوطن و المصلحة العامة.

٦- تربية الأطفال و تعليمهم التواصل مع الآخرين و التفاهم معهم بشكل حسن و ديمقراطي، مع قبول الرأي و الرأي الآخر مهما كان هذا الأمر بعيداً عن التعصب أو العناد، مع ضرورة تعزيز ثقافة الحوار و التسامح بين الأطفال بما يخدم روح السلام و التعايش السلمي في المجتمع، فذلك من دواعي الروح الوطنية و إحساسها العالي بالمواطنة.

٧- تعويد الأطفال على مبدأ التكافل الاجتماعي و مساعدة من يطلب المساعدة، مع ضمان حسن الجيرة واحترام الجيران و الحفاظ عليهم و على ممتلكاتهم؛ فذلك من دواعي إشاعة المحبة و التعاون و الإخاء و الأمن بين الجماعات داخل المجتمع، وذلك ما يؤسس الشعور العالي بالمواطنة و يضمن إشاعة قيمها في المجتمع.

٨- تدريب الأطفال و تعليمهم حماية البيئة و حفظها، وإشعارهم بالأفعال و السلوك قبل الأقوال، وإفهامهم أن البيئة هي المسكن الواسع لأبناء المجتمع، وعلى هؤلاء جميعاً تقع مسئولية حماية البيئة و تحسينها فهي الوجه الناصع للوطن.

٩- حث الأطفال على دراسة و مواصلة التحصيل العلمي؛ إذ إن هذا التحصيل هو الثورة التي يحتاجها الوطن في تقدمه المستقبلي، والإسهام في تقدم الوطن و نهضته من الصفات المهمة التي تتصف بها المواطنة الحقة.

إن هذه الخطوات و غيرها كثير مما لا يتسع المجال له هنا، يشكل أساس مهام الأسرة ووظائفها في تربية الأطفال و تعليمهم المواطنة، ولكن لا يمكن للأسرة أن تبلغ غاياتها و تنجح في تنمية ثقافة الأطفال و مدهم بما يحتاجون من تربية قيم المواطنة و تعليمها ما لم تكن هذه الأسرة متسلحة بالوعي العالي و العلم المطلوب.

من هنا؛ فإن وعي الأسرة هو الأساس الذي يؤهلها للتعامل مع قضايا الأطفال المختلفة بإدراك مناسب يوصلها إلى النتائج الجيدة في هذا الاتجاه؛ وذلك لأن وظائف الأسرة و مسئوليتها المتداخلة و المعقدة تفرض عليها أن تكون على قدر من الإدراك و الفهم للعلاقات و المعاني و الأساليب التي تسم مجمل تلك المسئوليات، إذ إن الوعي الشامل ينطوي على إدراك علاقة أو معنى أو أسلوب أو عملية وفهمها مع معرفة أساليب التطبيق، وأي قصور في جوانب الوعي يئول إلى ما يسمى الوعي المنقوص، أو الجزئي؛ لذا يشكل الوعي الأسري بالطفولة نظاما من المعارف و الاتجاهات و المهارات التي تمتلكها الأسرة و زيادة كفايتها للقيام بمعاملة الأطفال بطرق ملائمة وتحسين قدرتها على نقل الثقافة إلى الأطفال لتكون متوافقة مع متغيرات الحاضر، ومنسجمة مع متطلبات المستقبل. وإنماء الوعي الأسري لا يقتصر على النهوض بأفراد الأسرة على حدة فقط، بل يتطلب النهوض بالأسرة كوحدة اجتماعية، ما دامت الأسرة بناء في النظام الأسري، والوعي بالطفولة يلقي على الأسرة مسئوليات كبيرة ليس في علاقة الأسرة بالأطفال فقط، بل في مسئوليتها عن التعاون مع المؤسسات و الهيئات ذات العلاقة بالطفولة، وهو قابل

للتطور ما دامت المعرفة و المهمات ألإنسانية في تطور مستمر، و ما دامت آفاق التطلع إلى المستقبل تفرض على الحاضر كثيراً من الشروط) (٣٥).

ومن بين هذه الشروط أن تكون الأسرة مرنة في وعيها، منفتحة على التطور الذي يحصل للمعرفة، و بخاصة في قضايا الأطفال؛ لأن هذه القضايا هي الأكثر حساسية و تداولاً في التطور العلمي لمختلف العلوم و الأفكار و الاتجاهات المتخصصة في مجال الطفولة.

وعلى هذا الأساس يأتي التأكيد على وعى الأسرة وأهميته في تربية الأطفال وتعليمهم مختلف القيم و الاتجاهات التربوية و الثقافية و الأخلاقية و الوطنية، ومنها- على وجه التحديد- اتجاه المواطنة؛ لذلك (تظل كل الخدمات المقدمة للطفولة غير ذات فاعلية إذا لم تبذل جهود منظمة للارتفاع بالوعي الأسري ووعي المجتمع كله بالطفولة) (٣٦).

وإلي جانب وعي الأسرة و أهميته وتأثيره في تنامي قدرات الطفل و زيادة وعيه و محصلاته المعرفية والثقافية و تعميقها في شخصيته، يبرز هنا اتجاه آخر من اتجاهات التربية و التعليم و التنشئة الثقافية للطفل الذي لا يمكن للأسرة ووعيها أن يأخذ دوره و فاعليته في المنظومة العقلية و الأخلاقية و التربوية و الوطنية للطفل ما لم يتآزر معها و يعمق اتجاهاتها ووظائفها في التنشئة الاجتماعية و الثقافية بشكل عام، ووظائفها الأساسية في تربية الطفل و تعليمه المواطنة بشكل خاص، اتجاه المدرسة.

المدرسة و المواطنة

للمدرسة دور أساس و مهم في العمليات التربوية و التعليمة و التثقيفية للطفل، ووظيفتها في هذا الاتجاه لابد أن تتكامل مع وظيفة الأسرة في المجال التربوي و التعليمي و التثقيفي للطفل؛ وذلك لأن المدرسة بوصفها مؤسسة اجتماعية رسمية وظيفتها التربية تعمل على ترسيخ خبرات المجتمع و ثقافته وتعمقها في نفوس الأطفال، على وفق ما يريده المجتمع و ما يسعى إليه، انطلاقاً من قيمه و عاداته و تقاليده، وتمشيا مع فلسفته في الحياة. والمدرسة بهذا المعنى هي وسيلة المجتمع في تربية الأطفال التلاميذ وتعليمهم و إكسابهم مختلف القيم و اتجاهات المعرفة و العلوم المناسبة لمراحلهم العمرية المختلفة، على أن يبقى منهج المدرسة في تطور دائم و يتوافق مع مقدرات المجتمع و أفراده، ولا تبقى المدرسة رهينة المناهج القديمة التي لا تتوافق و تطورات المجتمع و أفراده ووسائله؛ فالحياة في تجدد التغير. فإذا كانت البيئة تتغير، فالمجتمع يتغير، وأنشطة الناس تتغير، وموارد الغذاء و الكساء تتغير، فإن الإنسان لابد أن يتغير، يتغير في معلوماته لن العلم يتغير، ويتغير في عاداته و مفاهيمه، ويتغير في مهاراته و سلوكياته، وكل هذا يتطلب منه أن يكسب عادات جديدة، وأن تكون له مفاهيم و معارف إلى أن نتجدد بصورة مستمرة؛ ولهذا أمرنا رسول الله بأن نطلب العلم من المهد إلى اللحد، أي أنه صلى الله عليه و سلم أمرنا

أن نتجدد وألا نبقى على الصيغ القديمة و المعلومات السابقة؛ ومن هنا نشأت فكرة التعليم المستمر أو التربية المستمرة) (٣٧).

والمدرسة هي الكفيلة بتنفيذ هذه الفكرة و التواصل معها ومع طلابها في مراحل حياتهم المتعددة، حسب التغير و التطور و تمشيا مع مقتضيات هذا التغير وهذا التطور في المرحلة العمرية، وفي المعرفة و المعلومة اللتين يجسدهما المنهج التعليمي في المدرسة.

من هنا؛ يتطلب من المدرسة أن لا تقف عند حد معين، أو معرفة محددة في تربية الأطفال و تعليمهم على علم من العلوم أو قيمة من القيم؛ لأن هذه العلوم، وهذه القيم تتطور و تتغير، مثلما تتطور و تتغير ما تواجهه من تحديات وأخطار.

ومن ذلك- على سبيل المثال- ما يختص بقيمة المواطنة و ضرورات التواصل في التربية عليها، وفي تعليمها لكل أفراد المجتمع. إن أبرز ما كان يواجه المواطنة قبل خمسين أو ثلاثين سنة في مجتمعاتنا العربية و ألإسلامية هو خطر (الغزو الثقافي) الذي كان يتجلى بأساليب و طرق ووسائل متعددة؛ منها ما يتوجه بالإعلام ووسائل الاتصال التقليدية في ذلك الوقت، ومنها ما يساعد على تغلغله بيننا عبر نقل العادات و التقاليد الغربية، و التماهي مع الثقافات الوافدة بطرق بمحددات الثقافة الوطنية، وقد أمكن السيطرة على بعض هذه الأساليب وهذه الطرق و الوسائل عبر السيطرة الوطنية و الرقابة الداخلية، الذاتية و العامة، التي تنطلق- في الغالي- من منطلقات المواطنة الحقة و قيمها الأخلاقية و التربوية و الثقافية.

أما الآن فقد تغير (الغزو الثقافي) وتطورت مسمياته و أساليبه، وتعددت أشكاله و تأثيراته، التي يصعب حصرها و مواجهتها، أو السيطرة عليها كما يحاول البعض؛ وذلك لأن هذا الغزو- وإن لم يعده البعض غزواً- أصبح المجال المفتوح من سماوات العالم وفضاءاته، وموجهاً إلى الجميع بلا استثناء؛ فهو لا يعرف الحدود كما هي على الأرض بين الدول و القارات، فقد تجاوز هذه الحدود، وردم الفواصل التي كانت قائمة بين مختلف الثقافات في العالم.

وهذا (الغزو) المتغير أو المتطور، الذي يغري الجميع بتقنيته هو ما نجده الآن في الفضاء- ونتواصل معه- شئنا أم أبينا- في كل وسائلنا و اتصالاتنا في أرض الله الواسعة عبر الأقمار الصناعية من خلال القنوات الفضائية و الإنترنت و مجمل وسائل التكنولوجيا الاتصالية الحديثة التي تصلنا و نتواصل معها بكل سهولة، فيصلنا منها (السيئ والجيد)، الذي دخل كل بيت، ولا يمكن التمييز بين هذا و ذاك إلا من خلال الروادع الأخلاقية، والقيم التي تربى عليها و انطلق منها الإنسان المواطن الذي تحدده مواطنته في توجهاتها الأخلاقية و التربوية و الثقافية الحقة التي نشا عليها و تحصن بقيمها منذ التأثيرات التربوية و الثقافية الأولى للأسرة، ثم التأثيرات المتتابعة للمدرسة.

من هنا تأتي المدرسة بتأثيراتها و أساليبها؛ لتزيد من حصيلة الطفل الوطنية و الثقافية و الاجتماعية، ولتواصل ما بدأته الأسرة ورسخته في وجدان الطفل من عادات و تقاليد وإحساسات تدور في فلك المواطنة وضرورتها في الوجدان الإنساني.

إننا إذا ما أردنا التحدث و البحث في دور المدرسة ووظائفها تجاه تربية الطفل، والتلميذ و تعليمه المواطنة، فإننا بذلك نحتاج إلى صفحات متعددة يطول البحث فيها؛ وذلك لأهمية المدرسة، ولأهمية وظائفها و دورها في تعليم المواطنة، ولكي لا يأخذ البحث في هذا الاتجاه مساحة واسعة، ويتجاوز الحدود المتاحة، سنشير هنا- باختصار شديد- إلى أبرز الخطوات، وأهم الإجراءات التي يتطلب من المدرسة أن تقوم بها و اتخاذها في التعليم بالمواطنة، وهي بإيجاز تام:

١- إفهام الأطفال التلاميذ ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات، وماهية هذه الحقوق، وماهية هذه الواجبات، وتعريفهم بحقيقة حقوق الآخرين عليهم، كحقوق الوالدين و الأقارب و الأصدقاء والجيران، وعابري السبيل و الفقراء وغيرهم، وتزويدهم بالخبرة و المهارات اللازمة لكيفية التعامل مع هذه الحالات، وتطبيق الحقوق و الواجبات عليها، فذلك من صلب الواجبات التي يجب أن تؤديها المواطنة.

٢- تدريب الأطفال التلاميذ و تعليمهم تطبيق النظام و إفهامهم أن هذا النظام هو المنظم لحياة الشعوب، وهو الأساس الذي تتقدم من خلاله هذه الشعوب، وتحافظ على مواطنتها في إطاره. لذلك فإن إطاعة النظام والتقيد به يشكلان قمة من قمم المواطنة، وإن احترام النظام يجب أن يبدأ من البيت ثم المدرسة ثم الشارع فالمجتمع بشكل عام، ومخالفة النظام مخالفة للسلوك السوي و حالة شاذة لا تليق بصفات المواطنة الحقة.

٣- إفهام الطفل، التلميذ أن اجتهاده ونجاحه في تحصيله الدراسي، يشكلان أهمية للوطن و المجتمع قبل أن يكون نجاحا شخصيا خاصا به، وعلى المدرسة أن تستخدم مختلف الطرق العلمية، والارتقاء بمستوياتها الدراسية، ومنها- على سبيل المثال- وسائل التشجيع و الإشادة أمام التلاميذ داخل الصف، أو تعليق صورته في لوحة المتفوقين، أو منحة شارة خاصة بالتفوق كأن تسمى (شارة المواطنة الحقة)، فهذه الوسائل أو الخطوات التشجيعية من شأنها أن تدفع التلاميذ الآخرين إلى أن يحذوا حذو هذا التلميذ؛ وبذلك ترتقي المدرسة بمستوى التلاميذ وتدفع باتجاه تعميق جهود التفوق العلمي لتلاميذها، وإذا ما وصلت إلى هذا المستوى فإنها تضع خطوات الأطفال التلاميذ في الاتجاه الصحيح نحة المواطنة الحقة.

٤- تعليم الطفل التلميذ الاحترام المتبادل بينه و بين الآخرين، سواء في المدرسة أو خارجها، وتدريبه على ذلك بالطرق و الوسائل المتاحة كافة، وإفهامه ماهية الديمقراطية التي تحتاجها المواطنة، وعيا و سلوكا.

٥- استخدام وسائل الإيضاح المناسبة لنشر ما يجب نشره وتعليمه من مبادئ وأفكار وقيم و ممارسات تختص بالمواطنة، وتؤدي إلى تعميق اتجاهاتها في نفوس التلاميذ.

٦- تعويد الطفل التلميذ و تعليمه على المحاورة، وإبداء الرأي، وتقبل الآخر و المشورة و احترام اقتناعات الآخرين، طالما لا تتعارض مع الأخلاق العامة، ولا تسيء إلى الآخرين.

٧- إيجاد نوع من الصحف الجدارية داخل المدرسة، وتشجيع التلاميذ على تحريرها و كتابتها واختيار موضوعاتها التي تتمحور حول مفاهيم المواطنة و ما يدور في رحابها من قضايا، كقضايا البيئة و حمايتها و نظامها، وقضايا النظام و أداء الأمانة و صيانة الممتلكات العامة، واحترام الرموز الوطنية، ومفهوم الديمقراطية و السلام، وغير ذلك.

٨- تعميق وسيلة المسرح المدرسي و تنشيطه داخل المدرسة ليأخذ دوره الفاعل في مسرحة المناهج الدراسية المقررة لمختلف الدروس بشكل عام، ولدروس التربية الوطنية بشكل خاص؛ وذلك لأهمية هذا المسرح في شد الطفل إلى الدروس التي تتوسل أسلوب المسرح في الإفهام؛ فالمسرح المدرسي داخل المدرسة، ومسرح الأطفال في واقع الطفل وسيطان مهمان لتعليم الطفل و توجيهه نحو المواطنة الحقة.

٩- تكثيف الرحلات المدرسية إلى الأماكن العامة، كالمتاحف الوطنية و المكتبات العامة، والمواقع الدينية والآثارية، والمراكز العليمة و الترفيهية، والأماكن السياحية الأخرى داخل البلاد، واعتبار تلك الرحلات بمثابة عمل لتدريب الأطفال التلاميذ و تعليمهم الأنشطة و المهارات التي تتطلبها أساليب التعليم بالمواطنة، واكتساب صفاتها و ممارستها، وعيا و سلوكا.

إن هذه الإجراءات و الخطوات المهمة التي عرضناها، واستعرضناها بشكل سريع وموجز، ما هي إلا جزء يسير، ويسير جداً من إجراءات و خطوات أخرى عميقة و كثيرة لا مجال لحصرها هنا، ويتطلب من المدرسة أن تتخذها و تنطلق منها لتربية الأطفال و تعليمهم مهارات المواطنة الحقيقية وواجباتها ووصفاتها.

وتنفيذ ذلك، والقيام به من قبل المدرسة على أكمل وجه، يتطلبان أن يكون هناك كادر تعليمي خبير و مدرب على وفق مناهج تربوية و تعليمية حديثة، تختص و تتوسع بالتربية الوطنية، على أن يأخذ ذلك سعته الواضحة داخل المدرسة، ويتآزر و يدعم من مؤسسات المجتمع الأخرى.

المجتمع و المواطنة

نعني بالمجتمع هنا، مجموعة الأفراد و المؤسسات الحكومية و الأهلية بمسمياتها و اتجاهاتها و اشتغالاتها ومفاهيمها كافة التي منها- على وجه الخصوص- المؤسسة الأسرية التي شبق أن أشرنا إلى أن الأسرة/ مثلها مثل المدرسة مؤسسة اجتماعية تربوية. ويهمنا أن نشير هنا إلى أبرز مؤسسات المجتمع التي

يتطلب منها أن تقوم بدور مؤثر و فعال في أعانة الأسرة و المدرسة على تعليم المواطنة لأبناء المجتمع من الأطفال.

من هذه المؤسسات، بشكل عام، المؤسسات الإعلامية و المؤسسات الثقافية و المؤسسات الدينية و المؤسسات الصحية و المؤسسات التعليمية والمؤسسات الاجتماعية و غيرها.

ويفترض بهذه المؤسسات جميعها أن تؤدي ما عليها من مسئولية ووظائف تجاه تعليم المواطنة و إشاعة مفاهيمها في أوساط المجتمع بشكل عام، وفي محيط ألأطفال بشكل خاص فالمؤسسات الإعلامية التي تتمثل في الصحف و المجلات و القنوات الإذاعية و التلفزيونية ومجمل وسائل الاتصال الأخرى، لها عظيم الدور في إشاعة مفاهيم المواطنة و قيمها، إذا ما قامت بهذا الدور على أكمل وجه من خلال نشر الخطط و البرامج و تقديمها واقتراح المهارات التي توسع من استعدادات الطفل و تنشطها لاستقبال كل ما من شأنه التوسع والتطور في تعليم المواطنة، والتدريب على ممارستها و التقيد بمحدداتها و صفاتها في السلوك العام.

و المؤسسات الإعلامية ببرامجها الواسعة و خططها المهمة و تأثيرها الكبير خير من يعين الأسرة و المدرة على توسيع مديات التعليم و التدريب على المواطنة و تطورها و بلوغ النتائج المتقدمة في هذا الاتجاه.

أما المؤسسات الثقافية التي تنبثق عنها خطط التطور الثقافي وإنتاج الإبداع الأدبي والفني و الفكري في مختلف الاتجاهات، إلى جانب الإنتاج المعد و التنوع في شكل الكتاب المطبوع و غيره، فهي الأخرى تمثل الداعم القوي لجهود الأسرة و المدرسة في مجال تعليم المجتمع و مختلف الاتجاهات المعرفية و الثقافية و العلمية ومنها اتجاهات المواطنة.

أما المؤسسات التعليمية المتنوعة كالجامعات و المعاهد و مراكز البحث العلمي و غيرها، فهي الأخرى لها دور كبير في تهيئة الكوادر و الخبرات العلمية التي تتطلبها المدارس بمراحلها كافة بشكل متواصل؛ فهذه المؤسسات معنية بشكل دقيق بوضع المناهج، واقتراح الخطط و الوسائل و الأفكار التي تعمق قيم التربية و تؤسس لقواعد المواطنة الصالحة.

أما المؤسسات المتنوعة الأخرى كالمؤسسات الدينية و المؤسسات الصحية و المؤسسات الاجتماعية و غيرها فهي مؤسسات ساندة و داعمة و مؤثرة و فاعلة ضمن مجالها في إشاعة قيم المواطنة و تعميقها لدى الأفراد، ولها ما للمؤسسات الأخرى من وظائف و مسئوليات و مؤثرات في تعليم المجتمع المواطنة مما لا مجال لحصره هنا.

والمهم في مجمل مؤسسات المجتمع، إذا أراد هذا المجتمع أن يعمق و يطور من تعليمه لأفراد عامة، ولأطفاله خاصة المواطنة، أن يسعى إلى تطوير وعي المجتمع و إنقاذه من آفات الجهل، ومنها آفة الأمية، وأن يشيع مفاهيم و أساليبها و مهاراتها و أدواتها القراءة في مفاصل المجتمع كافة؛ لأن القراءة هي التي توسع وعي المجتمع و تمده بالمعرفة المطلوبة لمحاربة الجهل و الأمية.

لذا فإن المجتمع الذي تشيع فيه الأمية أقل تعلماً من غيره؛ ذلك أن معرفة القراءة و الكتابة تتيح لصحابها أن يتصل بغيره فيقرا ما يكتبون من مكتشفات و علوم و تكنولوجيا وأفكار؛ فالقراءة والكتابة هما أداتان أساسيتان لاتصال أفكار الناس بعضها بالبعض الآخر اتصالاً يترتب عليه نمو الطرفين الكاتب والقارئ، وعنى هذا أن المجتمع الذي تشيع فيه القدرة على القراءة و الكتابة، تشيع فيه العوامل الفعالة في نمو المعرفة و نمو دواعي التنمية الشاملة) [٣٨].

وعلى هذا الأساس، يتطلب من المجتمع لكي ينهض بمسئولياته تجاه المواطنة، أن تعمل كل مؤسساته وأفراده على توسيع دوائر التعليم و التعلم و التدريب؛ لأن في ذلك التطور المعرفي و التوسع العلمي اللذين ينشدهما المجتمع و يسعى إليهما في مجمل أهدافه الحاضرة و المستقبلية، وفي مجمل اتجاهاته في التعليم، ومنها اتجاه التعليم بالمواطنة.

لقد كان التعليم وسيبقى رافداً أساسيا من روافد النماء و التطور و التقدم لكل المجتمعات، لو أردنا دراسة واقع هذه المجتمعات فسنقف على حقيقة ذلك بكل وضوح حيث سنجد أن التعليم في هذه المجتمعات هو شغلها الشاغل؛ لأنها تجد فيه أسباب التطور و النماء المتواصل، والقوة التي تمد ديمومتها بالعطاء الخلاق.

ومن هذه المجتمعات- على سبيل المثال- مجتمع اليابان، صاحب المشروعات العملاقة و التكنولوجيا الصناعية الهائلة في العالم، (إذ إن اليابان تؤمن بالتعليم إيماناً راسخاً؛ فكل أجهزة المجتمع تتعلم و تعلم، حيث تقوم المصانع بالإنتاج المعروف في مجال السيارات و مجال الإذاعة و التلفزيون ومجال الساعات و أدوات التصوير وكل ما يحتاجه الإنسان الحديث، ولأغلب هذه المصانع برامج تعليمية؛ فتجد مصنعا للساعات أو لأدوات التصوير، وبه ورش للتدريب و مدارس للتعليم؛ وبهذا تضمن تجديد أفكار العاملين فيها وتدريبهم، وتضمن كذلك تدريب الراغبين من المواطنين غير العاملين فيها و تعليمهم، وبلغت ضخامة بعض مؤسسات التعليم في بعض المصانع أن أصبحت فيها أدوات تعليمية كبيرة. ولبعض هذه المصانع مجالس عليا للتعليم، وهذا بالطبع إلى جانب مجالس البحوث العلمية، وإلى جانب ما تنشره هذه المجالس من مجلات و كتب و مطبوعات لها قيمتها التعليمية[٣٩].

فما أحوجنا إلى هذا التعليم و سعته، في مجتمع متعلم قائم على العلم والتعليم، وديدنة أفراده و تعليمهم المواطنة الحقة، التي من خلالها يتم إعداد الإنسان، المواطن، الصالح، المتقدم، فلا يمكن أن نصل إلى الدرجة الطموحة من التعليم و التعلم في المجتمع، إلا بإشاعة مبادئ التعليم و أسسه و مستلزماته في المجتمع، وتهيئة الجميع لهذا التعليم، على أن تتهيأ استعدادات المجتمع بأفراده كافة، وبخاصة من النشء الجديد على التعليم، وعلى أن يكون جوهر هذا التعليم و مفتاح دخوله إلى العلوم و المهارات والمعارف المختلفة، هو تعليم بالمواطنة. وهذا التعليم لا يقوم بصورة صحيحة، على أسس سليمة، ما لم تتضافر جهود الأسرة و المدرسة و المجتمع وقدراتها في هذا الاتجاه، على أن يسبق ذلك، وكخطوة أولى في المسار

الصحيح، الاهتمام الجدي و الواسع بثقافة الأطفال وإشاعة مفاهيمها و مستلزمتها وعناصرها، وزيادة الوعي بمتطلباتها و محدداتها و خصائصها؛ لكي يسهل أمامنا الطريق نحو تربية المواطنة الحقة للأطفال و تعليم مبادئها و قيمها وأصولها و متطلباتها.

المصادر و المراجع

١- خوري، توما، جورج (١٩٨٣) المناهج التربوية- المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع- بيروت.

٢- نبي، مالك بن (١٩٨٤) مشكلة الثقافة- ترجمة: عبد الصبور شاهين- دار الفكر- دمشق، الطبعة الرابعة.

٣- انظر: أحمد على الفنيش- أصول التربية- ليبيا، تونس، الدار العربية للكتاب ١٩٨٢، ص٢٧.

٤- المثناني، معتوق (١٩٨٦) منهج رياض الأطفال- الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان، ليبيا، الطبعة الأولى ص ١٢٢.

٥- انظر: رايموند وليامز- الثقافة و المجتمع- ترجمة: وجيه سمعان، النشر المشترك- دار الشؤون الثقافية، بغداد. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٠ص ٢٦٣.

٦- المرجع نفسه، ص.٢٣٦

٧- الهيتي، هادي نعمان (١٩٨٨) ثقافة الأطفال، عالم المعرفة، الكويت، ص.٣١

٨- الكعبي، فاضل (١٩٩٧) موجهات ثقافة الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة- مجلة الطفولة- العدد (الثامن) ايلول، الجمعية العراقية لدعم الطفولة، بغداد.

٩- الهيتي، هادي نعمان- مرجع سابق، ص ٣٤.

١٠- الكعبي، فاضل (٢٠١٠) الكيان الثقافي للطفل- مؤسسة العروة الوثقى- بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ص ١٧٩.

١١- الكعبي، فاضل (٢٠٠٤) الطفل و اكتساب القيم الثقافية- جريدة الزمان، العدد (١٨٨٤)١٠/اب/٢٠٠٤.

١٢- المصدر نفسه، ص.١١

١٣- القوصي، عبدالعزيز (١٩٨٥) أولادنا بين التعليم و التعلم، مطبعة النهضة العربية- القاهرة، الطبعة الأولى، ص٩.

١٤- الدمرداش، سرحان و منير كامل (١٩٨٨) المناهج المعاصرة، مكتبة الفلاح- الكويت، الطبعة الأولى ص.٣

١٥- الكعبي، فاضل (٢٠٠٥) الإنسان بين التربية و الثقافة- جريدة الزمان، العدد (٢١٦٠) في ٢٠٠٥/٧/١٢.

١٦- قلادة، فؤاد سليمان (١٩٧٦) أساسيات المناهج في التعليم النظامي و تعليم الكبار- دار المطبوعات الجديدة- الإسكندرية.

١٧- المثناني، مرجع سابق، ص.١٢٨

١٨- الجرجاني، الشريف (١٩٧١) التعريفات، الدار التونسية للنشر، ص .١٣٢

١٩- الموسوعة العربية، انظر: عمر الشيباني، تطور النظريات التربوية- دار الثقافة بيروت .١٩٧١

٢٠- انظر: مفهوم المواطنة و التربية عليها، محمد عرابي- القلم ٤ (٩) بغداد ٢٠٠٥.

٢١- سورة الروم، الآية (٢٢).

٢٢- سورة الحجرات (الآية١٣).

٢٣- راجع: التربية الوطنية و الاجتماعية للصف السادس الابتدائي، شذى العجيلي، عبدالمنعم الحسيني، عادلة القتيار- وزارة التربية، العراق، الطبعة السادسة، ٢٠١٠، ص.١٦

٢٤- سورة النحل (الآية٩١).

٢٥- سورة القلم (الآية٤).

٢٦- سورة آل عمران (الآية ١٠٣-١٠٤).

٢٧- سورة التين (الآية٣).

٢٨- الكعبي، فاضل (٢٠٠٩) ثقافة الأطفال، دلالات الهوية و جدل الحفاظ عليها- مجلة الرافد- العدد (١٤٢) دائرة الثقافة و الإعلام- الشارقة.

٢٩- بن عبدالعزيز، طلال (١٩٩٩) في تقديمه لملف مجلة الطفولة و التنمية، العدد (صفر) تشرين الثاني- المجلس العربي للطفولة و التنمية، القاهرة.

٣٠- انظر: مفهوم المواطنة والتربية عليها، المرجع السابق.

٣١- الكعبي، فاضل (٢٠٠٨) ثقافة الأطفال: بين الخصوصية و الاختراق- مجلة الطفولة و التنمية، العدد (١٦) المجلس العربي للطفولة و التنمية، القاهرة.

٣٢- دور التربية على المواطنة- موقع الأفق للإنترنت.

٣٣- أبو عتاقة، علي (٢٠٠٨) تأثير الأسرة و المحيط الاجتماعي في تثقيف الطفل- مجلة الطفولة و التنمية العدد (١٦) المجلس العربي للطفولة و التنمية، القاهرة.

٣٤- الكردي، مها (٢٠٠٤) القيم في برامج الأطفال في القنوات التليفزيونية المحلية لمجتمع الصعيد في مصر- مجلة الطفولة و التنمية، العدد (١٥) المجلس العربي للطفولة و التنمية.

٣٥- الهيتي، هادي نعمان (٢٠٠٨) الوعي السري بالطفولة العربية في علاقته بأساليب معاملة الأطفال، مجلة الطفولة والتنمية، العدد (١٦) المجلس العربي للطفولة و التنمية، القاهرة.

٣٦- المصدر نفسه.

٣٧- القوصي، عبدالعزيز، مرجع سابق، ص.٤٧

٣٨- المرجع نفسه، ص.٦٠

٣٩- المرجع نفسه، ص ٦٩.